بحث

تجارة الجلود الخام في مصر
١٩٧٧م - ١٩٨٠م

إعداد

أ.م.د/ محمد سعد الدين سيد عبد الرحمن
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة أسيوط

تجارة الجلود الخام في مصر ١٩٧٧م – ١٩٨٠م

د/ محمد سعد الدين سيد عبد الرحمن

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب جامعة أسيوط

ملخص البحث:

يهدف بحث "تجارة الجلود الخام في مصر ١٩٧٧م – ١٩٨٠م" إلى التأصيل التاريخي لتجارة الجلود الخام؛ حيث امتلكت مصر مادة خامًا مميزة عالميًا، قامت عليها صناعتا: الدباغة والمصنوعات الجلدية. ويتناول البحث عدة محاور حول التجارة الداخلية للجلود الخام، من حيث الإنتاج المحلي منها، ومصادر الحصول عليها، ومعوقات تلك المرحلة، ثم مرحلة البيع للمدابغ، والتجارة الخارجية للجلود الخام بالاستيراد من السودان والدول الرأسمالية، ومشكلات تصدير الجلود الخام وفق نظام السماح المؤقت وإلغائه، وتبين من البحث معاناة شركات الدباغة من سوء توزيع الجلود الخام المحلية، وسوء استغلال بعض مدابغ القطاع الخاص لنظام السماح المؤقت بتصدير الجلود الخام المصرية الأكثر جودة للخارج، مما انتهى بخسارة الجميع، وتأثر صناعة عريقة في مصر.

الكلمات الرئيسة: الجلود الخام، الدباغة، الانفتاح الاقتصادي، نظام السماح المؤقت.

Abstract

The research titled "The Raw Hides Trade in Egypt (1977–1980)" aims to establish a historical foundation for the raw hides trade. Egypt possessed a globally distinguished raw material that supported two significant industries: tanning and leather goods manufacturing. The research addresses several key aspects of the domestic trade of raw hides, including local production, sources of acquisition, and the obstacles encountered during that period. It also examines the subsequent stage of selling to tanneries and the foreign trade of raw hides, with a particular focus on imports from Sudan and capitalist countries. Additionally, the research investigates the challenges related to exporting the raw hides under the temporary admission system, as well as the repercussions of its abolition.

The findings highlight the difficulties faced by tanning companies due to the poor distribution of locally produced raw hides and the misuse by some private-sector tanneries of the temporary admission system by exporting Egypt's highest-quality raw hides. This mismanagement

ultimately resulted in losses for all parties involved and adversely affected one of Egypt's long-standing industries.

Keywords: Raw Hides, Tanning, Economic Openness, Temporary Admission System.

مقدمة:

تُعد دراسة تجارة الجلود الطبيعية الخام من الموضوعات الاقتصادية المهمة؛ لأن هذه الجلود كانت الأساس الذي قامت عليه صناعتا الدباغة والمصنوعات الجلدية، وقد عُرفت مصر بتميزها بصناعة الجلود منذ المصريين القدماء، فضلًا عن أهمية الجلود الخام المصرية على مستوى العالم أجمع وتميزها؛ مما جعلها مطلوبة عالميًا، سواء في صورتها الأولى كجلد خام، أم مرت بمرحلة الدباغة، ويقتصر هذا البحث على تناول تجارة الجلود الطبيعية الخام فقط؛ أي قبل مرحلة التصنيع.

يبدأ البحث بعام ١٩٧٧م؛ لأنه العام الذي شهد منع الرئيس محمد أنور السادات ذبح أنواع الحيوانات كافة لمدة شهر كامل؛ لإجبار الجزارين على ضبط أسعار اللحوم(١)، مما أثر على تجارة الجلود الخام، كما شهد العام نفسه إرساء وزير الصناعة والبترول والتعدين لأسس توزيع الجلود الخام المستوردة على القطاعين العام والخاص؛ للقضاء على تجارة السوق السوداء بها، وانتهى البحث بعام ١٩٨٠م الذي شهد إلغاء نظام السماح المؤقت الذي أثر على تجارة الجلود الخام.

يهدف البحث إلى التأصيل التاريخي لتجارة الجلود الخام، إحدى ثروات مصر غير المستثمرة على الوجه الأمثل، وإن تمت دراسة الجلود الخام في مجالي الزراعة والجغرافيا خلال فترات تاريخية مختلفة عن فترة هذا البحث، ومن منظور ومعالجة مختلفة كلية من حيث اختلاف الرؤية، والمنهج، ومحتوى البحث، وهذه الأبحاث هي: إيمان محمد عبداللطيف مصطفى: تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الجلود في مصر، وباسم مكحول: صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة الظروف الحالية والآفاق، وأخيرًا بهاء الدين محمد مرسي: دراسة اقتصادية للجلود كأحد أهم مخلفات مجازر الماشية في القاهرة الكبرى.

استند البحث على الأرشيفات المصرية، حيث تم الاستعانة بوثائق أرشيفات: وزارة الصناعة، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومصلحة الشركات، إلى جانب المصادر العربية، والوثائق الإنجليزية المنشورة للمؤسسات الدولية، بخلاف المراجع والبحوث والمقالات، وقد تم إدراج ثبت لها في نهاية البحث.

يطرح البحث الكثير من التساؤلات، منها:

- **ما مصادر الحصول على الجلود الخام في مصر؟ وما معوقاتها؟**
- **هل غطت التجارة الداخلية للجلود الخام احتياجات مصانع الدباغة وصناعة الجلود؟**
- **ما عقبات التجارة الداخلية للجلود؟**
- **هل كانت مصر دولة مستوردة أم مصدرة للجلود الخام؟**
- **هل أثر نظام السماح المؤقت وإلغاؤه بالسلب أم بالإيجاب على تجارة الجلود الخام؟**
- **مدى تأثر تجارة الجلود الخام بسياسة الانفتاح الاقتصادي؟**

يتناول البحث الإجابة عن تلك التساؤلات في ضوء عدة عناصر عن التجارة الداخلية للجلود الخام، من حيث الإنتاج المحلي منها، ومصادر الحصول عليها من المجازر الرسمية والخاصة، ومعوقات تلك المرحلة، ثم مرحلة البيع للمدابغ، والتجارة الخارجية للجلود الخام بالاستيراد من السودان ومن الدول الرأسمالية، ومشكلات تصدير الجلود الخام وفق نظام السماح المؤقت وإلغائه.

مدخل:

تنقسم الجلود إلى نوعين: جلود طبيعية وأخرى صناعية، والمقصود بالجلود الخام هي الغطاء المرن المحكم النسيج، والتي تغطي السطح الخارجي للأجزاء الداخلية من جسم الحيوان، وهي المادة الأساسية في صناعة دباغة الجلود؛ لإنتاج الجلود المدبوغة، والتي تستخدم في المصنوعات الجلدية المختلفة كالأحذية، والأحزمة، وحقائب اليد، والمفروشات الجلدية وغيرها[٢].

وتُعد الماشية المصدر الرئيس للحصول على الجلود الطبيعية، لكن انقسمت إلى نوعين، هما: جلود ثقيلة، وأخرى خفيفة، وسُميت الأولى بالجلود الكبيرة أيضًا، وامتازت باتساع سطحها، واستخرجت من حيوانات كبيرة الحجم ثقيلة الوزن، مثل: الأبقار، والجاموس، والجمال، والثيران، في حين كانت الجلود الخفيفة من حيوانات صغيرة الحجم خفيفة الوزن، مثل: الأغنام، والماعز[٣]، وانقسمت أيضًا الجلود الطبيعية إلى الجلود المتوفرة، التي يمكن الحصول عليها بسهولة ويسر، مثل: جلود الأبقار، والجاموس، والأغنام، والماعز، والجمال، والجلود النادرة، التي صعب الحصول عليها، مثل: جلود التماسيح، والثعابين، والسلاحف، والفيلة، والحيتان، وجلود الفراء[٤].

شكل الجلد الخام ٧٠% من تكلفة الجلد المدبوغ – قبيل فترة البحث – وقد غطى الإنتاج المحلي[٥] من الجلود الخام ٨٠% من احتياجات المدابغ[٦]، لكن عانت السوق المحلية من مشكلات عدة، منها عدم انتظام عرض الجلود، وعدم استقرار الأسعار، فخلال عامي ١٩٦١م و١٩٦٣م تغيرت أسعار الجلد الجاموسي، على سبيل المثال: ما بين ٤٢٠ قرشًا و٥٧٥ قرشًا[٧].

وقد أسست الجمعية التعاونية لصناعة دباغة الجلود بالقاهرة في ١٩٥٩م؛ للنهوض بصناعة دباغة الجلود، وإقامة وإدارة المدابغ، واستيراد وتوزيع الخامات والمواد الأولية الأساسية اللازمة لصناعة دباغة الجلود، وانعقد اجتماعها التأسيسي بمقر دار اتحاد الصناعات المصرية[٨].

استكملت الدولة الاحتياجات الداخلية من الجلود الخام بالاستيراد، حيث استوردت الجلود والفراء ومصنوعاتها في عام ١٩٦٥م بمبلغ قدره ٦٦٤ ألف جنيه، زاد إلى ١,٢٦٦,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٦م، ثم تراجع في عام ١٩٦٧م إلى ١,١٢٤,٠٠٠ جنيه، وفي عام ١٩٦٨م إلى ٥٦٧,٠٠٠ جنيه، ثم ارتفع قليلًا في عام ١٩٦٩م إلى ٩٦٨,٠٠٠ جنيه، ثم استوردت مصر أكبر كمية في عام ١٩٧٠م بمبلغ ٢,٠٤٩,٠٠٠ جنيه، وأُستخدمت السكك الحديدية في نقل كميات من جلود الحيوانات الخام[٩].

كانت السوق الخارجية للجلود سوقًا منظمة، لكن إجراءات الاستيراد في مصر عرقلت الاستمرار عمليًا في الإنتاج، ورفعت تكلفة الدباغة؛ حيث كانت الجلود الخام المستوردة تصل إلى مصر عبر ثلاثة جمارك، هي: الشلال، والإسكندرية، والسويس، واستغرقت عملية استلامها أكثر من ثلاثة أشهر في دورة روتينية طويلة، تحمل فيها أصحاب المدابغ مصاريف تخزين وشغل رصيف الميناء، ناهيك عن الأضرار التي تعرضت لها الجلود من تركها في العراء على الأرصفة في الجمارك معرضة للعوامل الجوية وخاصة الأمطار، مما أصابها بالتلف، وقلل من قيمتها الاقتصادية[١٠].

علاوة على تولي استيراد وتوزيع الحصص شركات القطاع العام مقابل تقاضي نسبة تراوحت ما بين ١٠ إلى ٢٥% من قيمة حصتها مقدمًا بصفة التأمين لاستيراد الحصة، مما زاد من احتياجات التمويل، فضلًا عن طريقة توزيع الحكومة الحصص على المدابغ بالتساوي بينهم جميعًا دون الأخذ في الحسبان احتياجات المدابغ من الجلود المستوردة، فقد قامت بعض المدابغ التي اعتمدت على الجلد المحلي ببيع حصتها في السوق السوداء، في حين كانت الحصص المخصصة لبعض المدابغ أقل كثيرًا من احتياجاتها الفعلية، وتغيرت الحصص من عام لآخر، وأصدرت

الحكومة تراخيص الاستيراد لجميع المدابغ في وقت واحد، مما أدى لارتفاع الأسعار في السوق المُصدرة، وكان الاستيراد يتم كل ستة أشهر، وهي فترة تُعد طويلة نسبيًا، ومع اقتراب نهايتها اختفت المواد الخام من الأسواق العلنية، ونشطت السوق السوداء، والذي ساعدها على الانتشار السماح لبعض التجار والشركات والهيئات من غير تجار الجلود باستيراد الجلد الخام من السودان(١١).

جرت أيضًا عملية الاستيراد في براميل، احتوى كل برميل على ٦٠٠ جلد صحيح تقريبًا، وكانت الدورة الإنتاجية للبرميل الواحد في المتوسط عشرة أيام للجلد البقري؛ مما اضطر بعض المدابغ إلى تخزين الجلد الخام لمدة ستة أشهر، ومع عدم توفر مخازن صالحة للتخزين، فإن الجلود الخام تعرضت للتلف والخسارة، كما أن طول الفترة التي أخذها وصول البضاعة بعد السماح بالاستيراد أدى إلى توقف كثير من المنتجين عن الإنتاج؛ لذا لجأ بعض المنتجين إلى المبالغة في تقدير احتياجاتهم من الجلد الخام لفترة الاستيراد الواحدة؛ لتوفير احتياطي لدى المدبغة في حالة تأخر الكميات المستوردة في الفترة التي تليها، أو للاتجار في بعض الأصناف، لذا نص نظام الاستيراد في عام ١٩٦٢م على أن تستورد المصانع المحلية حاجاتها بنفسها، أو تكلف شركات الاستيراد(١٢).

تبين مما سبق تغطية الإنتاج المصري من الجلود الخام لـ ٨٠% من احتياجات المدابغ قبيل فترة البحث، وإن عانت المدابغ من عدم انتظام عرض الجلود الخام المحلية، وعدم استقرار أسعارها، وتبين استكمال الدولة لاحتياجاتها من الجلود الخام بالاستيراد من الخارج، لكن عانت المدابغ أيضًا في حصولها على الجلود المستوردة؛ لأسباب إدارية وروتينية طويلة تعلقت بعملية الاستيراد، وعدم وجود آلية عادلة لتوزيع احتياجات المدابغ من حيث الكمية أو السعر أو التوقيت، وإن حاول نظام الاستيراد في عام ١٩٦٢م تدارك ذلك بالسماح للمصانع المحلية باستيراد احتياجاتها بنفسها، أو عن طريق شركات الاستيراد .

غيرت مصر نظامها الاقتصادي، وأنهت سيطرة الدولة على التجارة الخارجية بموجب القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥م، الذي بدأ العمل به من ٢٣ من أكتوبر ١٩٧٥م؛ ففيه ساوى بين القطاعين العام والخاص في عمليات الاستيراد بصفة عامة، باستثناء حالتين هما: السلع الأساسية الإستراتيجية والتموينية(١٣)، وهو ما وُصف بأنه "إسقاط للبيت الذي بناه عبدالناصر"(١٤)، والتوجه إلى ما عُرف "بسياسة الباب المفتوح"(١٥)، وكانت أهداف الانفتاح الاقتصادي المعلنة في المجال

التجاري، هي: توفير احتياجات السوق المحلي بأسعار مناسبة، وزيادة حجم الصادرات، وتقليل حجم الواردات؛ لتصحيح وضع الميزان التجاري المصري(١٦).

حقق الاقتصاد المصري نموًا بمعدل ٦% سنويًا في السنوات العشر التي تلت عام ١٩٧٥م؛ بسبب ظروف عارضة، منها زيادة أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر، بالإضافة إلى عائدات قناة السويس، وتدفق المعونات الأمريكية التي بدأت عام ١٩٧٥م، وزيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبي؛ نتيجة تحويلات العاملين المصريين في الدول العربية، والسياحة، وانتهاء الحروب، وتزايد الاستثمار الثابت، فلم يكن النمو في القطاعات الإنتاجية؛ لذا كان النمو مشوهًا(١٧).

وقد ظهرت أضرار سياسة الانفتاح الاقتصادي على قطاع الجلود الذي واجه مشكلة الكساد، والتي شملت جميع صناعاته: الدباغة، والأحذية، والمصنوعات الجلدية، وتباينت من نشاط لآخر؛ بسبب التحول من الدول الاشتراكية إلى الدول الرأسمالية، مما استلزم وقتًا لتطور المصانع من إنتاجها بما يتلاءم مع احتياجات الأسواق الجديدة من ناحية المواصفات، ورفع مستوى الجودة، وفي الوقت نفسه رصدت غرفة صناعة الجلود(١٨) وجود طاقات عاطلة في قطاع الدباغة، والتي وصلت إلى نحو ٥١,٥% قبل عام ١٩٧٨م طبقًا للإحصاءات الرسمية لوزارة الصناعة، وهذه الطاقات العاطلة أدت إلى تنافس أضر بمستوى الجودة(١٩).

تأثرت الجلود الخام المصرية دباغة وتصنيعًا وتصديرًا بسياسة الانفتاح الاقتصادي؛ حيث شهدت جميع صناعات الجلود الركود وصعوبة المنافسة الخارجية، ووجود المخزون الراكد داخل المدابغ الحكومية.

أولًا- التجارة الداخلية للجلود الخام.

يُعرض فيما يأتي التجارة الداخلية للجلود الخام في مصر من حيث مصادر الحصول عليها، ومعوقاته، ونظم مرحلة البيع للمدابغ العامة والخاصة.

١- مصادر الحصول على الجلود:

اعتمد إنتاج الجلود الطبيعية الخام بشكل مباشر على الثروة الحيوانية، وعدد الحيوانات التي تم ذبحها، بالإضافة إلى عمر الحيوان المذبوح، وسلالته، ونوعه، وإن نما الإنتاج العالمي من جلود الأبقار في الدول المتقدمة من عام ١٩٧٨م وحتى نهاية البحث بمعدل سنوي متوسط بلغ ٠,٨%(٢٠)، فقد شهد إنتاج الجلود بشكل عام انخفاضًا بعد عام ١٩٧٦م، مما كان له تأثير على أسعارها؛ فعلى الرغم مما شكلته الجلود من نسبة صغيرة من القيمة السوقية الإجمالية للأبقار؛

بوصفها منتجات ثانوية، فإن أسعار الجلود كانت متغيرة، فقد ارتفعت منذ عام ١٩٧٨م، ثم زاد ذبح المواشي في بداية الثمانينيات، لكن أدت القيود المفروضة على التجارة في السلع الجلدية إلى تفاقم التقلبات السعرية، كما زادت مع ارتفاع الطلب على الجلود، وتأثرت أيضًا بمعدل الحيوانات النافقة[٢١]، خاصة في البلدان الأقل نموًا[٢٢].

أُستخرجت الجلود في مصر من أنواع حيوانات مختلفة، لكن تميزت الثروة المصرية من جلود: الأبقار، والأغنام، والماعز بتركيب ليفي عالي الجودة، بالإضافة إلى نمط حبيبات فريد، معروف في الأسواق الخارجية؛ نظرًا للاهتمام بتربية الحيوانات في مصر بشكل عام على شكل قطعان صغيرة[٢٣]، كما تميزت الجلود المصرية بجودة عالية، في كل من: الجلود اللباني، والماعز، والجاموسي، لكنها أُستعملت داخليًا بشكل سيئ في إنتاج جلود بطانة الأحذية، في حين أُستعملت في أوروبا في إنتاج أرقى أنواع الأحذية[٢٤].

جدول رقم (١) مذبوحات الحيوانات داخل السلخانات في مصر ١٩٧٧-١٩٨١م، القيمة بالألف [٢٥]

النوع	١٩٧٨/١٩٧٧م	١٩٧٩/١٩٧٨م	١٩٨٠/١٩٧٩م	١٩٨١/١٩٨٠م
ثيران	١	٢	١	١
أبقار	٤١	٥٦	٤٦	٤١
جاموس	٩٨	١١١	٩٨	٨٢
عجول جاموس	٣٤٧	٣٤٠	٢٨٢	٢٦٩
عجول بقري	٣٩٤	٤٧٢	٤٤٣	٤٧٤
أغنام	٤٤٥	٤٣٢	٣٦٩	٤٢٢
ماعز	٢١	٢٤	٢٤	٣٠
خنازير	٤٥	٥٦	٥٨	٥٩
جمال	٥٢	٤٥	٣٢	٤٦
المجموع	١٤٤٤	١٥٣٨	١٣٥٣	١٤٢٤

يُستنتج من الجدول السابق أن أقل مذبوحات الحيوانات في مصر كانت الثيران، والتي تصنف جلودها بالثقيلة أو الكبيرة، في المقابل كانت أكثر المذبوحات من العجول البقري، ذات الجلود الكبيرة أيضًا، ثم الأغنام ذات الجلود الخفيفة، ثم العجول الجاموس، وكانت الخنازير من

الحيوانات المذبوحة في المجازر الحكومية؛ لتلبية حاجة المسيحيين الذين أباحوا أكل الخنازير، ولتلبية احتياجات الفنادق السياحية للأجانب، كذلك كان عام ١٩٧٨م الأكثر في عدد الحيوانات المذبوحة؛ ربما لأنها جاءت بعد العام الذي منع فيه الرئيس السادات ذبح الحيوانات شهرًا، في حين جاء عام ١٩٧٩م كأقل عام شهد عدد المذبوحات؛ ربما للتضخم، ولارتفاع أسعار اللحوم.

علاوة على الجلود التي استخرجت من مذبوحات الحيوانات في المجازر الحكومية الرسمية، كان هناك مصدر مهم للغاية، وهو **المجازر الخاصة** بالفلاحين في قرى مصر ومدنها.

وقد شكل موسم عيد الأضحى انتعاشة لصناعة الجلود سواء بالنسبة لكمية الجلود الخام المستخرجة[٢٦]. يُعتقد أن جلود الأضاحي كانت خالية من الأمراض؛ لحرص أصحاب الأضاحي على اختيار الحيوان السليم من العيوب والأمراض؛ وفقًا للشروط الشرعية للأضاحي.

تولى بعض الباعة المتجولين جمع جلود الحيوانات في عيد الأضحى من القرى، ومن المدن الصغيرة، في حين تولى هذه المهمة تجار متخصصون لهم محلات في المدن الكبيرة؛ لشراء الجلود ونقلها إلى المخازن لحين نقلها إلى المدابغ المتخصصة، وحُدد سعر الجلود على أساس وزن الحيوان، وحالة الجلد، ونوعه [٢٧].

يُرى أن جلد الأنثى اختلف عن جلد الذكر؛ لتميز جلد الأنثى بالمرونة وعدم الصلابة؛ بسبب الحمل والولادة، لذا كان أقل جودة من جلد الذكر، وأقل سعرًا أيضًا.

جدول رقم (٢) بيان إنتاج الجلود الخام المحلية ومجازر الفلاحين من ١٩٧٧/١٩٧٨م إلى ١٩٨٠/١٩٨١م[٢٨].

الصنف	الوحدة	١٩٧٨/١٩٧٧م		١٩٧٩/١٩٧٨م		١٩٨٠/١٩٧٩		١٩٨١/١٩٨٠م	
		بقري	جاموس	بقري	جاموس	بقري	جاموس	بقري	جاموس
مجازر	جلدة	٣٥٦,٣٦٢	١٦٠,٤٣٦	٤٥٣,٨٣٣	١٣٩,٦٤١	٤٠٣,٤٠٦	١٢٨,٦٣٩	٤٢٠,٠٦٩	١٢٩,٠٨٨
فلاحي	جلدة	١,٤٢٥,٤٤٨	٦٤١,٧٤٤	١,٨١٥,٣٣٢	٥٥٨,٥٦٤	٤٩٣,٠٥١	١٥٧,٢٢٥	٥١٣,٤١٨	١٥٧,٧٧٤
المجموع	جلدة	١,٧٨١,٨١٠	٨٢٠,١٨٠	٢,٢٦٩,١٦٥	٦٩٨,٢٠٥	٨٩٦,٤٥٧	٢٨٥,٨٦٤	٩٣٣,٤٨٧	٢٨٦,٨٦٢
الإجمالي	جلدة	٢،٦٠١،٩٩٠		٢،٩٦٧،٣٧٠		١،١٨٢،٣٢١		١،٢٢٠،٣٤٩	

يتضح من الجدول أن معظم إنتاج الجلود في مصر فترة البحث كان من المذابح الخاصة وليس من المجازر الرسمية؛ بسبب طبيعة الشعب المصري الذي غلب على تكوينه الريف، بجانب اهتمامه بالذبح – خارج المجازر الرسمية – في المواسم الدينية والمناسبات الاجتماعية

المختلفة، وإن اكتفى الجدول بذكر جلود البقر والجاموس فقط، فلم يُذكر بيان لجلود الأغنام والماعز، سواء في المجازر الرسمية أم المجازر الخاصة، ورغم الاهتمام بذبح هذه الحيوانات على وجه التحديد في عيد الأضحى، لكن اتضح أن أكثر إنتاج من الجلود كان من جلود الأبقار بفرق كبير وواضح عن جلود الجاموس التي كانت الأقل طوال فترة البحث، بالإضافة إلى أن أعلى إنتاج لجلود الأبقار كان في عام ١٩٧٨/١٩٧٩م. لكن كان أكبر إنتاج لجلود الجاموس في عام ١٩٧٧/١٩٧٨م، وقد شهد عام ١٩٧٨/١٩٧٩م أكبر إنتاج من الجلود من مصدريها الرسمي والفلاحي، تلاه عام ١٩٧٧/١٩٧٨م، ثم عام ١٩٨٠/١٩٨١م، وأخيرًا كان عام ١٩٧٩/١٩٨٠م أقل الأعوام إنتاجًا خلال فترة البحث، وهو العام نفسه الذي شهد أقل عدد مذبوحات داخل المجازر الرسمية، كما ذكر سابقًا، وهو ما دلل على تذبذب إنتاج الجلود في مصر؛ بسبب ارتباطه بمنع ذبح الحيوانات لمدة شهر في عام ١٩٧٧م، بالإضافة لعوامل التضخم وارتفاع الأسعار حينذاك، بخلاف الكميات المُهدرة من جلود المذبوحات.

٢- معوقات إنتاج الجلود في مصر:

تنوعت معوقات إنتاج الجلود الخام في مصر بين عوامل ارتبطت بعملية الحصول على الجلود نفسها، وعملية سلخ الجلود ومهارة منفذها، بجانب عوامل أخرى أدت إلى ضياع فرص زيادة الإنتاج وخسارة كميات مهدرة من الجلود.

كان من أسباب تلف الجلد الخام الأمراض الفطرية أو البكتيرية، بجانب ضرب الحيوان بالسياط، واختلفت نسبة جلود الحيوانات التالفة حسب نوع الحيوان[٢٩]؛ حيث أدت الأمراض الجلدية في الحيوانات إلى إتلاف جلودها، أو خفض قيمتها الاقتصادية[٣٠]، فكان يتم إعدام جزء من الجلد المصاب ببعض الأمراض الجلدية، مثل: الجروح المتقيحة، والحروق البسيطة[٣١].

علاوة على تأثر إنتاج الجلود بعملية ذبح الحيوان وسلخه، فعلى الرغم من تنظيم القانون رقم ٥٣ لعام ١٩٦٦م لشروط ذبح الحيوانات في مصر[٣٢]، والذي ظل ساريًا طوال فترة البحث، وما بعدها[٣٣]، وحظر المادة ١٣٦ منه ذبح الحيوانات أو سلخها خارج المجازر أو الأماكن – التي حددها وزير الزراعة – المعدة لذلك في المدن والقرى الموجود بها مجازر رسمية، أو أماكن مخصصة للذبح[٣٤]، فإنه تمت عمليات الذبح والسلخ في المجازر الخاصة في القرى، وتعرض بها جزء من ثروة مصر من جلود الحيوانات المذبوحة لعيوب خطيرة بعد إتمام الذبح[٣٥]، مما أدى في

النهاية إلى انخفاض ملحوظ في درجة فرز الجلود، ومن ثَمَّ انخفاض قيمتها[٣٦]؛ حيث أثرت عملية سلخ الحيوان على جودة الجلود؛ إذ أثر عليها بالسلب استخلاص الجلود يدويًا[٣٧].

نظمت مصر عملية سلخ الحيوانات، بموجب قانون الزراعة رقم ٥٣ لعام ١٩٦٦م الذي منح الصلاحية لوزير الزراعة في المادة ١٣٧ لتعيين طريقة السلخ، ونوع الآلات والأدوات المستعملة في ذلك، وتحديد الشروط الواجب توفرها في السلاخين، وشروط حصولهم على تراخيص السلخ، وكذلك تحديد أجور السلخ، وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين وأصحاب الجلود، ونظمت هذه المادة أيضًا بيان درجات الجلود، ومواصفاتها، وطريقة حفظ الجلود الخام، والآلات والمواد التي أُستعملت لهذا الغرض، وحظرت المادة ١٣٨ الأشخاص غير المرخص لهم من وزارة الزراعة سلخ الجلود في المجازر البلدية، وحددت المادة ١٤٣ الإجراءات التأديبية للمخالفين، والتي نصت على المعاقبة بالحبس مدة لا تزيد على شهر، وبغرامة تراوحت بين خمسة جنيهات إلى ثلاثين جنيهًا، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من: أتلف عمدًا في الأماكن المقررة رسميًا للذبح جلودًا ناتجة عن السلخ، أو شرع في ذلك، ومن أدخل في تلك الأماكن جلودًا لم تُسلخ فيها، وكل من أخرج منها جلودًا قبل تعيين درجاتها، ومن منع دخول مأموري الضبط القضائي للأماكن المخصصة للسلخ وحفظ الجلود الخام، وتخزينها، ومن زاول مهنة السلخ في المجازر البلدية دون ترخيص، ومن ذبح الحيوانات للاستهلاك العام خارج المجازر البلدية، ومن خالف شروط سلخ جلود الحيوانات داخل المجازر البلدية[٣٨].

وقد اختلفت درجات السلخ[٣٩] في مصر؛ فشملت الدرجة الأولى الخالية من العيوب كالنتوءات والتشوهات بسبب الأمراض التي أصابت الحيوان، أو القطوع نتيجة سوء عملية السلخ، في حين شملت الدرجة الثانية تشوهات الجلد وكثرة العيوب والثقوب، وكانت أكثر قليلًا من الدرجة الأولى، ثم الدرجة الثالثة والأخيرة، والتي زادت فيها معدلات التلف والتشوهات عن سابقتيها[٤٠].

يتضح مما سبق عرضه أن نسبة الجلود التالفة اختلفت بحسب نوع الحيوان، وطبيعة الجلد، وخاصة جلد الأنثى غير السميك، أما الأغنام والماعز فكانت نسبتهم منخفضة؛ نتيجة لاتباع أسلوب النفخ في السلخ، والذي حافظ على الجلود سليمة بنسبة كبيرة للغاية، أما الجاموس والجمال فكانت نسبتهم منخفضة؛ نتيجة الجلد السميك، واتضح مما سبق عرضه أن فرز الجلد الخام شمل ثلاث درجات، الأولى دون عيوب، والثانية والثالثة كانت بها عيوب، وكانت الأخيرة أكبرها عددًا،

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان الجلد الخام المصري مميزًا؛ بسبب طبيعة الجلد، وليس بسبب سلامته من القطع أو التشوهات.

وقد ارتفعت نسبة الجلد التالف لأسباب أخرى بخلاف قلة مهارة القائم بعملية السلخ، وتسببه في قطوعات بالجلد وشقوق قللت من قيمته، مثل: سوء حفظ الجلود لحين تصنيعها(٤١)، فعقب استخلاص جلود الحيوانات في المجازر الرسمية، وُضعت في قسم خاص بالمجزر، حيث جُمع جلد الماشية بعد تنظيفه، ثم وُضع الملح عليه، وتخزينه استعدادًا لبيعه(٤٢)؛ فكانت عملية التمليح(٤٣) في السلخانات أو في سوق الجلود الخام في غاية الأهمية؛ لضمان التخزين لفترة طويلة نسبيًا، ومنع تعفنها(٤٤)، وضمان عدم تحللها في أثناء شحنها من مناطق الإنتاج إلى المدابغ؛ لأن جلد الحيوان يبدأ بالتعفن بعد مرور ثلاث ساعات من ذبحه إذا لم يُعالج كيميائيًا؛ لذلك كانت الجلود المستخرجة من المجازر أكثر جودة مقارنة بتلك التي جمعها التُجار من المجازر الخاصة غير الرسمية؛ لتركهم الجلد دون عناية صحيحة، مما ألحق بها الضرر(٤٥).

تبين مما سبق أن القيام بعملية تمليح الجلود تمت في السلخانات وفي الأسواق؛ للحفاظ عليها من التعفن الذي يبدأ بعد ثلاث ساعات من عملية الذبح، لكن لم يقم بهذه العملية ذوو خبرة في الأغلب؛ مما أدى إلى تلف الجلد أحيانًا بخاصة مع استمرار عملية جمع الجلود لعدة أيام في أثناء عيد الأضحى.

جدول رقم (٣) مقارنة بين عدد المذبوحات في المجازر الرسمية وإنتاج الجلود منها(٤٦)

الصنف	الوحدة	١٩٧٨/١٩٧٧م		١٩٧٩/١٩٧٨م		١٩٨٠/١٩٧٩		١٩٨١/١٩٨٠م	
		بقري	جاموس	بقري	جاموس	بقري	جاموس	بقري	جاموس
المذبوحات		٤٣٥،٠٠٠	٤٤٥،٠٠٠	٥٢٨،٠٠٠	٤٥١،٠٠٠	٤٨٩،٠٠٠	٣٨٠،٠٠٠	٥١٥،٠٠٠	٣٥١،٠٠٠
جلود المجازر	جلدة	٣٥٦,٣٦٢	١٦٠,٤٣٦	٤٥٣,٨٣٣	١٣٩,٦٤١	٤٠٣,٤٠٦	١٢٨,٦٣٩	٤٢٠,٠٦٩	١٢٩,٠٨٨

يتضح من الجدول السابق بمقارنة المذبوحات في المجازر الرسمية بعدد الجلود المستخرجة منها كمية الجلود المهدرة خلال فترة البحث، فمذبوحات الأبقار في المجازر الرسمية عام ١٩٧٨/١٩٧٧م بلغت ٤٣٥,٠٠٠ في حين بلغت قطع الجلد المستخرجة من المجازر نفسها ٣٥٦,٣٦٢ بما يعني إهدار ٧٨،٦٣٨ جلدة، بنسبة ١٨,٠٧%، وبلغت الكمية المهدرة في عام ١٩٧٩/١٩٧٨م ٧٤،١٦٧ جلدة، بنسبة ١٤,٠٤%، وفي عام ١٩٨٠/١٩٧٩م بلغت الكمية المهدرة ٨٥،٥٩٤ جلدة، بنسبة ١٧,٥%، وفي عام ١٩٨١/١٩٨٠م بلغت الكمية المهدرة ٩٤،٩٣١ جلدة،

بنسبة ١٨,٤٣%؛ مما يعني أن أكبر كمية مهدرة كانت في عام ١٩٨١/١٩٨٠م، ثم ١٩٧٨/١٩٧٧م، و١٩٨٠/١٩٧٩م و١٩٧٩/١٩٧٨م على التوالي، وكانت كميات كبيرة بشكل عام، لكن كانت الكميات المهدرة من جلود الجاموس أكبر من مثيلتها من جلود الأبقار، فقد وصل عدد المذبوحات في عام ١٩٧٨/١٩٧٧م من الجاموس ٤٤٥,٠٠٠ في حين بلغت إنتاج الجلود منها من المجازر الرسمية ١٦٠,٤٣٦ فقط، بما يعني إهدار كمية ٢٨٤،٥٦٤ جلدة، بنسبة ٦٣,٩٤%، وبلغت الكميات المهدرة في عام ١٩٧٩/١٩٧٨م، ٣١١،٣٥٩ جلدة، بنسبة ٦٩,٠٣%، وفي عام ١٩٨٠/١٩٧٩م بلغت الكميات المهدرة ٢٥١،٣٦١ جلدة، بنسبة ٦٦,١٤%، وبلغت الكمية المهدرة في عام ١٩٨١/١٩٨٠م، ٢٢١،٩١٢ جلدة، بنسبة ٦٣,٢٢%، وفي المجمل أهدرت كميات ضخمة من الجلود تجاوزت نصف المذبوحات، أعلاها عام ١٩٧٩/١٩٧٨م، ثم ١٩٨٠/١٩٧٩م، و ١٩٧٨/١٩٧٧م، و ١٩٨١/١٩٨٠م.

علاوة على الجلود المُهدرة من مذبوحات المجازر البلدية غير الرسمية داخل القرى والمدن في ظل غياب بيانات رسمية حولها، فقد ثبت مما سبق عدم تطبيق القوانين المنظمة لذبح الحيوانات وسلخها، مما أدى إلى إهدار كميات ضخمة من الجلود المحلية ذات الجودة المميزة عالميًا، مما دفع مصر لاستكمال الاحتياجات الداخلية من الجلود بالاستيراد من الخارج.

ثانيًا- التجارة الداخلية للجلود الخام:

كان قطاع الدباغة يلبي احتياجات صناعات قطاع الجلود كافة من أحذية ومصنوعات جلدية وغيرها بجميع متطلباتها من الجلود المدبوغة[٤٧]، فقد كانت الجلود الخام تُباع إلى المدابغ، حيث مصانع دبغ الجلود؛ تمهيدًا لصناعة القفازات والحقائب التي صُنعت من الجلد الناعم، أما جلد الأغنام فعقب نزع صوفه وغسله وتدريجه، كان يُباع لمصانع غزل الصوف[٤٨]، أو إلى ورش معالجة الجلود[٤٩]، وفيها صُنفت الجلود، وجُففت، وخُزنت، وفُرزت الجلود الخام وفقًا لعدة درجات وفق الحجم، والوزن، والنوعية، والجنس[٥٠].

حصلت المدابغ على الجلود الخام من مختلف أنواع الماشية، إما عن طريق المنتجين مباشرة، وهم الجزارون، أو عن طريق الجلادين الذين قاموا بتجميع كميات كبيرة من الجلود الخام من المنتجين، ثم بيعها إلى المدابغ نظير عمولة معينة[٥١].

بِيعت الجلود على أساس تجاري، فتأثرت بتقلبات الأسعار، مما جعل استيراد الجلود الخام أكثر ملاءمة في بعض الأحيان(٥٢)، وحُدد سعر الجلود الخام بناء على عوامل عدة، منها نوعية الجلد، ومصدره، فكانت أسعار جلود الضأن والماعز تُباع بقطعة الجلد الواحدة، أما جلود الأبقار والجاموس فتُباع بناء على المساحة(٥٣).

تُعد الدباغة من أقدم الصناعات في مصر، ومثلت حوالي ١٥ % من إجمالي قيمة إنتاج الجلود، وتركزت هذه الصناعة في منطقتين فقط في مصر، المنطقة الأولى كانت منطقة المدابغ في القاهرة، والمنطقة الثانية في الإسكندرية(٥٤)، وتركزت مصانع الجلود الخام المحلية في القاهرة والإسكندرية أيضًا، وقليل في الأرياف، كالفيوم، وملوي، وكفر الزيات(٥٥)، واستأثرت منطقة القاهرة بالعدد الأكبر من عدد المصانع والورش، ونسبة العمال، تليها محافظة الإسكندرية، ومحافظة دمياط(٥٦).

تعددت شركات دباغة الجلود، ومنها شركات عامة، مثل: شركة النصر لدباغة الجلود بالإسكندرية(٥٧)، وشركة المدابغ النموذجية(٥٨)، كما كانت هناك مدابغ خاصة، منها: مدبغة ماريديك، ومدبغة الراديو، ومدبغة القاهرة، ومدبغة أولاد السرجاني(٥٩).

اتضح مما سبق استمرار تركز دباغة الجلود وصناعاتها – قبل وأثناء فترة البحث – في القاهرة والإسكندرية، ثم مناطق أخرى، مثل: دمياط، وملوي، مما أثبت وجود مشكلة في التخطيط القومي لصناعة الجلود ودباغتها بتركيزها في العاصمة وميناء مصر الأول دون نقل الصناعة إلى محافظات أخرى قريبة من مناطق الإنتاج في الريف.

وقد حاول وزير التموين تنظيم عملية بيع الجلود الخام من المجازر الحكومية إلى المدابغ بإصدار القرار رقم ١١٩ لعام ١٩٧١م – وظل ساريًا طوال فترة البحث– الذي قضي بتسليم المجازر للجلود الخام، بواقع أسبوع لشركات الدباغة بالقطاع العام، وأسبوع آخر لأصحاب مدابغ القطاع الخاص، لكن هذا القرار لم يُوضع موضع التنفيذ؛ نتيجة الضغوط القوية التي مارسها دباغو القطاع الخاص، وقد ترتب على عدم الأخذ بهذا القرار أن لجأت المدابغ الحكومية إلى الشراء المباشر من الجلادين بالأسعار المعروضة، والتي كانت أسعارًا مرتفعة فاقت قدرات شركات القطاع العام الشرائية، فضلًا عن خضوع الجلود المدبوغة للتسعير الجبري، وهو ما لم يطبق على الجلود الخام، ففي الوقت الذي زادت فيه أسعار الجلود الخام المحلية، لم تزد أسعار الجلود المدبوغة إلا بنسبة طفيفة؛ لذلك طالبت هيئة الرقابة الإدارية(٦٠) في عام ١٩٧٨م بتسعير الجلد الخام المحلي،

وتخصيص جزء من إنتاج المجازر لشركات الدباغة التابعة للقطاع العام؛ للتغلب على صعوبات حصول هذه الشركات على احتياجاتها من الجلد الخام من السوق المحلي؛ مما ترتب عليه انخفاض إنتاجها، وتوقف بعض وحدات الشركات بالكامل، في حين لم تعمل الوحدات الأخرى بكامل طاقاتها(٦١).

اضطرت شركات الدباغة التابعة للقطاع العام للحصول على الجلود الخام المحلية إلى شراء الجلود مباشرة من الجلادين بالأسعار المعروضة، لكن أُلزمت هذه الشركات بالتعامل مع التجار الذين حملوا بطاقات ضريبية، وهو ما لم يتوفر لدى معظم الجلادين، ومن توفرت لديه أعرض عن التعامل مع القطاع العام؛ تخوفًا من إبلاغ مصلحة الضرائب عنهم، علاوة على تعاطفهم مع دباغي القطاع الخاص الذين ربطتهم جميعًا أواصر المشاركة والقرابة(٦٢).

يُستنتج مما سبق أن معظم الجلادين الذين حازوا كميات كبيرة من الجلود الخام- كانوا يعيشون في القرى وريف مصر – لم يكن لديهم البطاقات الضريبية التي اشترطها نظام عمل شركات القطاع العام، مما أدى إلى قلة مشترياتهم، وارتفاع مشتريات القطاع الخاص غير المرتبط بالتعامل مع أصحاب البطاقات.

علاوة على ذلك عدم توفر السيولة النقدية لدى المدابغ الحكومية؛ لمنع الدولة شركات القطاع العام من الاحتفاظ بحصيلة صادراته، طبقًا لقانون النقد رقم ٧٩ لعام ١٩٧٦م، والذي استمر طوال فترة البحث، في الوقت نفسه الذي سُمح فيه للقطاع الخاص بالاحتفاظ بنصف حصيلة صادراته؛ وهو ما أتاح له شراء احتياجاته من الإنتاج المحلي، أو الاستيراد مباشرة من الخارج، على عكس شركات الدباغة التابعة للقطاع العام(٦٣)، التي مرت بفترات وقف فيها تصدير منتجاتها؛ فدفعها عدم توفر السيولة المالية لديها إلى الشراء بالائتمان؛ مما أدى إلى زيادة رفع أسعار جلود الحيوانات، فارتفعت أسعار الجلود الخام البقري من ١٤ جنيهًا للجلد إلى ٢٥ جنيهًا، كذلك اضطرت إلى بيع إنتاجها بالائتمان أيضًا في نهاية فترة البحث(٦٤).

وعلى الرغم من زيادة فرص شركات الدباغة الخاصة؛ فلم تلتزم بعضها بالمواصفات، فعانت مصانع الجلود من انخفاض جودة جلودها، مما استلزم إعادة معالجتها داخل المصانع مرة أخرى، وأدى ذلك إلى زيادة التكلفة الفعلية النهائية للمنتج، فضلًا عن شكواهم من عدم التزام تلك المدابغ الخاصة بالتوقيتات المحددة للتوريد(٦٥)، فضلًا عن سعيهم للكسب السريع بإغراق السوق بجلود منخفضة السعر، رديئة الجودة، مما شكل منافسة غير متكافئة مع الشركات التي التزمت

بالمواصفات القياسية، كما أنشئت مدابغ جديدة دون ترخيص، مما أدى إلى زيادة قدرة القطاع الخاص الإنتاجية بنحو ٣٠,٤%؛ بسبب امتلاكه أساليب مختلفة في التعامل لم يستطع القطاع العام مجاراتها، مثل: البيع بالآجل، وهذا في الوقت الذي عانت فيه شركات الدباغة الحكومية من العقبات في سبيل الحصول على الجلود الخام المحلية أو المستوردة، مما كان له أثر كبير على ضعف الإنتاج، وعلى عدم تحقيق المستهدف بخطة ١٩٧٧م(٦٦).

تبين مما سبق صعوبة حصول شركات الدباغة الحكومية على احتياجاتها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي وزيادة مزايا القطاع الخاص دون منح فرص مماثلة للقطاع العام؛ فأدى ذلك إلى تعطل قدرات المدابغ الحكومية، وانتشار إنتاج المدابغ الخاصة منخفضة الجودة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي؛ لتكلفة إعادة معالجته، وهو ما أثر بالسلب على صناعة الجلود وجودة منتجاتها التي لم تصلح للتصدير، كما لم تجد لها سوقًا داخلية مربحة.

ثالثًا- التجارة الخارجية للجلود الخام:

لم يكفِ الإنتاج المحلي من الجلود الخام حاجة المدابغ الحكومية والخاصة، وهو ما ظهر جليًا من وجود نسبة كبيرة من الطاقات الإنتاجية داخل المدابغ معطلة، وزيادة الطلب عن العرض، حتى اضطرت بعض المدابغ إلى الدفع مقدمًا لضمان وجود جلود لتشغيلها، ومن جانبها لم تضع الدولة قيودًا على استيراد الجلود الخام، فتمتع بإعفاءات جمركية(٦٧).

طالبت غرفة صناعة الجلود بسد احتياجات شعبتيها في صناعة الأحذية، والمنتجات الجلدية بإغراق السوق بالجلود الخام المستوردة؛ لتخفيض أسعارها، وللتحكم في أسعار الجلود المحلية، وطالبت أيضًا الدولة بتوفير خمسة آلاف طن من الجلود المستوردة كمخزون إستراتيجي؛ لعمل توازن بين العرض والطلب، وادعت غرفة صناعة الجلود عدم اختلاف الجلود الإفريقية بعد تشطيبها عن الجلود المحلية المُشَطَّبَة من ناحية الجودة، أو الملائمة للتشغيل في صناعة الأحذية، أو المصنوعات الجلدية(٦٨).

استوردت مصر الجلود والفراء ومصنوعاتها طوال فترة البحث، بخلاف الحيوانات الحية ومنتجاتها (٦٩).

جدول الواردات من الجلود الخام ١٩٧٧/١٩٧٨ – ١٩٨٠/١٩٨١م(٧٠).

صنف	وحدة	١٩٧٧/١٩٧٨م		١٩٧٨/١٩٧٩م		١٩٧٩/١٩٨٠م		١٩٨٠/١٩٨١م	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة

خام	طن	٤٥٨١	٢٥٩٠,١٥٥	٢٥٩٦	٢٧٦٦,٩٠٩	١٤٩٦	٢٤١٣,٦٨٨	٤٩٢٦	–
ضأن	طن	١١٤٥٠	٢٦١٩٣٣	–	–	–	–	–	–

يتضح من الجدول السابق عدم استيراد مصر جلود الضأن سوى عام واحد فقط في بداية البحث ١٩٧٨/١٩٧٧م؛ ربما لقلة المعروض منه، أو لارتفاع أسعاره، أو لاهتمام الدولة المصرية باستيراد الجلود البقري واعتياد المدابغ والصناعات المحلية عليه، أما عن استيراد بقية الجلود، فلم توضح نوعيتها من الأبقار أو الجاموس، لكن في الأغلب كانت من جلود الأبقار، واستوردت أكبر كمية في نهاية البحث عام ١٩٨١/١٩٨٠م، وأقلها كان في عام ١٩٨٠/١٩٧٩م؛ رغم قلة الإنتاج المحلي من جلود المجازر في هذا العام عما سبق وتلاه؛ ربما لأسباب سياسية؛ لتبعات توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل.

تنوعت مصادر الجلد الخام المستوردة إلى مصر، فكان منها: الإفريقي، والأمريكي، والأوروبي، والأسترالي؛ لذلك اختلفت خواص الجلد المُستورد تبعًا لاختلاف المصدر، مما أدى إلى تذبذب مستوى جودة الإنتاج، فكان لكل نوع خواصه الطبيعية، وطريقة تشغيل اختلفت عن الأخرى، لكن لم يخلُ استيراد الجلود من الخارج لمصر من العقبات؛ بسبب إحجام بعض الموردين عن التوريد في حالة انخفاض الأسعار، بجانب عدم توفر السيولة النقدية لدى شركات الدباغة، وتأخر البنوك في فتح الاعتمادات، أو امتناعها؛ لتجاوز الشركة حدود الائتمان الممنوحة من البنك، فضلًا عن وجود مشكلات عدة في النقل البحري، تمثلت في عدم إمكان تدبير البواخر اللازمة لشحن الجلود من الخارج، وعدم وصولها بصورة منتظمة تتفق مع برامج الإنتاج [٧١].

كانت إفريقيا أحد مصادر الجلود الخام التي استوردت منها مصر[٧٢]، وكانت رخيصة الثمن مقارنة بالجلود المحلية، فاستوردت مصر كميات كبيرة من جلود الأبقار الإفريقية وخاصة السودانية والنيجيرية[٧٣].

يُعد السودان من أغنى الدول العربية والإفريقية في إنتاج الثروة الحيوانية؛ لذا أعطت السودان أولوية بالغة لقطاع صناعة الجلود؛ لتوفر أنواع الجلود الخام المتنوعة بكميات وبأسعار منخفضة، وكذلك وجود وحدات لجمع الجلود للمدابغ[٧٤]، على الرغم من أن ما ذُبح في السلخانات لم يتجاوز نسبة ضئيلة من مجموع الحيوانات التي ذبحت، وسلخت بطريقة بدائية، مما نتج عنه جلود متوسطة الجودة، وبها عيوب مختلفة، مثل: القطوع، والجروح، وعلامات كي، بخلاف العفن الناتج عن تأخر سلخ الحيوانات النافقة [٧٥]، ومع ذلك كان سوق السودان المصدر الرئيس لتوريد

الجلود البقري الخام لمصر، حيث استوردت منه حوالي ٧٠% من احتياجات المدابغ المحلية، وبنظام اتفاقيات الدفع، فالسودان كان البلد الوحيد الذي ربطته اتفاق تجارة ودفع مع مصر حينذاك[٧٦]، وقد أفادت مصر من هذه الاتفاقيات؛ لفتحها أسواقًا جديدة أمام الصادرات المصرية، كما ساعدت هذه الاتفاقات مصر على إتمام مهام التخطيط الاقتصادي؛ لحصولها على احتياجاتها السلعية دون الضغط على مواردها المحدودة من النقد الأجنبي؛ نظرًا لاستخدام الجنيه المصري في سداد جزء من التعاملات التجارية[٧٧].

قام بعض التجار بالاستيراد مباشرة من السودان، لكنهم حرموا المدابغ من الجلود الخام بالأسعار المناسبة؛ بسبب بيع هؤلاء التجار للجلود في السوق السوداء، مما أثر على الوارد من الجلود للقطاعين العام والخاص، مما استلزم تنظيم عملية استيراد الجلود البقري الخام السوداني، وتوزيعها على القطاعين الخاص والعام[٧٨].

أصدر وزير الصناعة والبترول والتعدين تعليمات بأن جميع كميات الجلود الخام التي تم استيرادها سواء عن طريق القطاع العام[٧٩]، أو القطاع الخاص، تُعد واردة للبلاد ككل، وتقسم على القطاعين بنسبة محددة[٨٠]، ووافق على مقترحات سابقة لغرفة استيراد الجلد من السودان في ١١ سبتمبر ١٩٧٧م بعدما رفضها من قبل [٨١].

أرسى وزير الصناعة والبترول والتعدين أسسًا للتعامل مع السودان[٨٢]؛ للحصول على احتياجات الدولة بالأسعار المناسبة، وتوزيعها محليًا على مدابغ القطاعين العام والخاص، وفقًا للقدرة الإنتاجية لكل منهما، وكان من هذه الأسس: الشراء بلجنة موحدة، ضمت ممثلين عن مدابغ القطاعين العام والخاص شكلت بقرار من وزير الصناعة؛ للإشراف على عملية شراء الجلود الخام من الخارج عن طريق شركة النصر للتصدير والاستيراد[٨٣] في أغلب الأحيان، وتوزيعها على المدابغ، وهدفت اللجنة إلى منع التنافس بين المدابغ بعضها البعض لشراء الجلود الخام من الخارج، ومنع المضاربة في هذا السوق، وعدم استيرادها بغرض الاتجار، والقضاء على السوق السوداء في هذه الخامة الأساسية، وتوزيع الكمية وقيمتها بين القطاعين العام والخاص، بنسبة ٦٠% للقطاع الخاص، و٤٠% للقطاع العام، وقام القطاع العام بفتح اعتماداته خصمًا من حساباته في البنوك المحلية، وقامت شركة النصر للتصدير والاستيراد بفتح اعتمادات مدابغ القطاع الخاص، وتم توزيع الجلود التي وردت على المدابغ بموجب كشوف التوزيع المعتمدة من مصلحة الرقابة الصناعية [٨٤].

أُبلغت شركة النصر للتصدير والاستيراد بهذه السياسة، والتي التزمت بتنفيذها منذ عام ١٩٧٧م وحتى نهاية فترة البحث(٨٥)، ولما أعلنت اللجنة الموحدة عن مناقصة لاستيراد احتياجات الجلود الخام لشركتي الدباغة للقطاع العام، وهما: المدابغ النموذجية، وشركة النصر لدباغة الجلود(٨٦)، تقدمت شركات القطاع العام التجارية(٨٧) بعروض مع بقية الموردين، وتم البت فيها بمعرفة اللجنة الموحدة، وحصلت شركة النصر للتصدير والاستيراد على النصيب الأكبر من المناقصة؛ بالتوريد عن طريق فروعها في شرق إفريقيا، وفي غربها(٨٨).

اضطلعت اللجنة الموحدة لشراء الجلود البقري الخام من السودان بدور التفاوض مع المُصدرين السودانيين، للوصول معهم إلى أنسب الأسعار، وتوزيع الكميات عليهم حسب كفاءة كل مورد، ومدى التزامه بتنفيذ تعاقداته سواء من ناحية المواصفات، أو الكميات، أو مواعيد التوريد، ولم تتدخل شركة النصر للتصدير والاستيراد في ذلك، واستمرت اللجنة على تلك السياسة طوال فترة البحث(٨٩).

استمرت متابعة غرفة صناعة الجلود لتطبيق توزيع النسب بين القطاع الخاص والقطاع العام، وكانت على اطلاع على كميات الجلود الخام الواردة من السودان، والكميات التي تم توزيعها، والأرصدة المتبقية(٩٠).

تبين مما سبق تدخل الدولة لتنظيم عملية استيراد الجلود الخام، وعدم تركها لتجار السوق السوداء؛ لتأثير ذلك على صناعتي الدباغة والتصنيع المحلية، وتابعت كل من غرفة صناعة الجلود ولجنة الشراء الموحدة تنظيم توزيع الجلود المستوردة على القطاعين العام والخاص؛ لذلك يمكن وصف هذا التدخل للدولة بأنه حقق العدالة في التوزيع بين القطاعين للصالح العام أكثر مما حققته في توزيع الجلود المحلية.

لكن اشتكى رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لصناعة الجلود لكل من وزير الصناعة، ورئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد من إحدى عمليات توريد الجلد الخام من مورد سوداني، واتهم شركة النصر بالوقوف إلى جانب الموردين في مخالفاتهم لشروط التعاقد، وتراخيها عن متابعة تنفيذ الاعتمادات(٩١)، وقصر التعامل مع خمسة تجار سودانيين فقط للجلود، ورفض قبول عروض أخرى بأسعار أفضل(٩٢)، لكن من جهتها دافعت شركة النصر عن التزامها بتنفيذ عمليات استيراد الجلود الخام، وتوزيعها محليًا طبقًا لسياسة وزارة الصناعة، وأيدتها غرفة صناعة الجلود في ذلك(٩٣)، فقد كشفت تقارير هيئة الرقابة الإدارية عدم جودة بعض الجلود الخام المُستوردة

من السودان، وعدم ظهور عيوبها إلا بعد نقعها في المياه، مما أدى إلى رداءة الجلود المدبوغة الناتجة عنها، وصعوبة تصديرها، بل بلغ سوء بعض هذه الجلود إلى درجة عدم صلاحية استخدامها لإنتاج جلود وجه للأحذية، فاضطرت الشركة إلى استعمالها في إنتاج نعلات فقط؛ لذلك كلف رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لصناعة الجلود لجنة من الفنيين بالشركة لفحص الجلود السودانية في ميناء الشحن في بورتسودان(٩٤) قبل شحنها للشركة؛ لاختيار الجلود الممتازة، ورفض الجلود الرديئة(٩٥).

اتضح مما سبق عرضه عدم دقة ادعاء غرفة صناعة الجلود بشأن وجود اختلاف بين الجلود الإفريقية بعد تشطيبها والجلود المحلية المُشَطَّبَة من ناحية الجودة، أو الملاءمة للتشغيل في صناعة الأحذية، أو المصنوعات الجلدية؛ إذ تبين تميز الجلود المحلية بتركيب ليفي عالي الجودة، وبنمط حبيبات فريد، في مقابل تفاوت جودة الجلود الإفريقية والسودانية بين المتوسطة والرديئة؛ لما ذكر آنفًا من أسباب، وهو ما اتضح من شكوى الشركة المصرية لصناعة الجلود، وتأييد الرقابة الإدارية للتثبت من جودة الجلود قبل استلامها، ولعل إعطاء غرفة صناعة الجلود معلومات غير دقيقة؛ كان لتشجيع حل الخلاف بين أعضاء غرفة صناعة الجلود من أصحاب المدابغ من ناحية وأصحاب المصنوعات الجلدية من ناحية أخرى حول نوعية احتياجاتهم من الجلود وكميتها.

علاوة على استيراد مصر للجلود الخام من **الولايات المتحدة الأمريكية**، كانت أيضًا أوروبا وأستراليا أحد مصادر تصدير الجلود الخام لمصر(٩٦)؛ حيث كانوا ضمن المصدرين الرئيسين لجلود الأبقار الخام للعالم، وكان أحد مؤشرات إنتاج الجلود في العالم هو معدل ذبح الحيوانات والتي شكلت بتلك الدول مجتمعة حوالي ٧٠% من إجمالي إنتاج جلود الأبقار الخام العالمي، فشكلت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨م حوالي ٤٢٪ من إنتاج العالم للجلود الخام، وكانت أكبر مصدر لها؛ لارتفاع معدل ذبح الحيوانات بها، وارتفاع استخدامها الجلود الصناعية(٩٧)، كما استوردت الولايات المتحدة الأمريكية جلودًا خامًا من الأرجنتين(٩٨)؛ ربما لاستثمار انخفاض سعرها باستخدامها بدلًا من الجلود المحلية، أو لإعادة تصديرها إلى بقية دول العالم؛ لتحقيق ربح اقتصادي.

اتضح مما سبق تعدد الدول التي استوردت منها مصر احتياجاتها من الجلود الخام بين السودان وإفريقيا، والولايات المتحدة، وأستراليا، ودول أخرى، وإن كانت الأغلبية من السودان؛

لانخفاض أسعارها، لكنها لم تكن على درجة عالية من الجودة، وهو ما عانت منه الشركات المُصنّعة فيما بعد.

ثالثًا– مشاكل تصدير الجلود الخام وفق نظام السماح المؤقت:

أدت المنافسة بين المدابغ العامة والخاصة إلى ركود جلود المدابغ العامة، ومن ذلك معاناة شركة المدابغ النموذجية في عام ١٩٧٧م من تكدس إنتاجها من الجلود المدبوغة، ولم يتم تنفيذ مقترح شركة باتا[٩٩] لحل هذه المشكلة، والذي تمثل في قيام الأخيرة بتصنيع ٥٠٠ ألف زوج حذاء عسكري للقوات المسلحة، أو لطلبة الجامعات والمدارس في التدريب العسكري، أو في الشركات الصناعية، لتشغيل كمية جلد مدبوغة قيمتها حوالي ٢٠٠ ألف جنيه، كانت متوفرة في المدابغ النموذجية، لكن انتهى الأمر بالحفظ ، وبقيت هذه الكمية مخزونًا راكدًا[١٠٠].

وقد كان هناك مخرج لتشغيل طاقات المدابغ بجلود خام أخرى، وتمثل ذلك الحل في الإفراج عن الجلود الخام تحت نظام السماح المؤقت، والذي كان نظامًا جمركيًا، هدف لإعفاء الخامات والمواد الأولية المُستوردة من أجل تصنيعها في الداخل؛ دعمًا للصناعة المحلية[١٠١]، الصادر بالقانون رقم ٦٦ لعام ١٩٦٣م بقواعد تشريعية ضريبية وجمركية محددة، وأصدرت وزارة المالية القرارات واللوائح المنظمة له بصفتها صاحبة الاختصاص الأصيل[١٠٢]، ونصت المادة ٩٨ من هذا القانون على الإعفاء بصفة مؤقتة من الضرائب الجمركية ورسوم المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها في الجمهورية، والأصناف المستوردة لتكملة صنعها، كما أُعفيت أيضًا من الحصول على تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير، بشرط إيداع المُستورد تأمينًا أو ضمانًا مصرفيًا بقيمة الضرائب المستحقة في مصلحة الجمارك، على أن يتم تصديرها خلال عام من تاريخ الاستيراد، فإذا انقضت المدة دون إتمام ذلك وجب أداء تلك الضرائب والرسوم، مع إمكانية إطالة هذه المدة بقرار من وزير الخزانة، وللأخير أيضًا سلطة الإعفاء من تقديم التأمين، واعتبار استخدام المواد في غير الأغراض المُستوردة من أجلها تهريبًا يعاقب عليه بالعقوبات المقررة في هذا القانون، وكان تحديد الأصناف الخاضعة لهذا القانون من صلاحيات وزيري الخزانة والصناعة وفقًا للمادة ٩٩ [١٠٣].

استهدف نظام السماح المؤقت عدة أهداف، أهمها: تشجيع التصدير، والعمل على زيادة حجم الصادرات، وزيادة فرص التصنيع، وزيادة حجم المشروعات، بما اتفق وسياسة الانفتاح الاقتصادي، بجانب العمل على زيادة فرص العمالة، وتدعيم الصناعة المحلية أمام المنافسة

الأجنبية، فضلًا عن زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية، ولذلك أوصت جميع مؤتمرات تنشيط الصادرات المصرية بإزالة المعوقات كافة التي اعترضت التوسع في استخدام السماح المؤقت(١٠٤).

وقد تمثلت أهمية السماح المؤقت لدباغة الجلود في عودة سعر المواد المضافة اللازمة لعمليات التصنيع، وأجور التصنيع في صورة عملات أجنبية إلى مصر، بجانب السماح باستيراد الجلد الخام تحت هذا النظام بغرض دباغته فقط، أو دباغته ثم إكمال تصنيعه، وإعادة تصديره، مما وضع مصر في موقف تنافسي أفضل بالأسواق الخارجية أمام منتجات الدول الأخرى المنتجة للسلع المثيلة، بما حقق ارتفاعًا في حجم الصادرات المصرية، بالإضافة إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة من: الآت، وأيدٍ عاملة(١٠٥).

أرادت غرفة صناعة الجلود استيراد الجلود الخام والمواد الكيميائية اللازمة للدباغة في ظل نظام السماح المؤقت؛ لإجراء العمليات عليها، لوصولها إلى درجة من التشطيب حسب تعاقد المدابغ مع المستورد الأجنبي، ومثلت صناعة دباغة الجلود ٩,٢% من قيمة إنتاج الصناعات الجلدية، وأسهمت هذه الصناعة بنصيب ٤٣ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٠م(١٠٦).

لكن استغلت بعض مدابغ القطاع الخاص نظام السماح المؤقت استغلالًا سيئًا؛ إذ صدروا الجلد المصري الطبيعي الأفضل جودة بعد دباغته، بدلًا من الجلد المستورد الأقل جودة، وحصلوا على فرق السعرين(١٠٧).

كانت عملية تصدير الجلود الخام(١٠٨) من أكبر التحديات التي واجهت صناعة الجلود في مصر؛ إذ ترتب على التصدير ارتفاع سعر الجلود الخام، مما انعكس سلبًا على منتجي الصناعات الجلدية، وأضعف موقفهم التنافسي أمام المنتجات الجلدية المستوردة(١٠٩)، بالإضافة إلى إهدار القيمة المضافة المحققة من عمليات الدباغة، وانخفاض حجم الصادرات الجلدية، واختفاء المنتجات الجلدية ذات الجودة العالية، فضلًا عن الحرمان من الجلود المدبوغة الممتازة(١١٠).

تبين مما سبق استغلال مدابغ القطاع الخاص لنظام السماح المؤقت في استيراد الجلود الخام الأقل جودة من الخارج ودباغتها، وعند إعادة تصديرها وفق هذا النظام احتفظوا بهذه الجلود المستوردة المدبوغة لاحتياجات المصانع المحلية، وصدروا الجلود المصرية المدبوغة ذات الجودة الأعلى؛ لحصولهم على فرق الأسعار، مما أثر على جودة المنتج النهائي لمصانع الجلود المحلية، وأدى لقلة المعروض من الجلود الخام المصرية وارتفاع أسعارها؛ كما أضعف من قدرات المصنوعات الجلدية المصرية التنافسية في الخارج.

فرضت بعض البلاد النامية قيودًا تجارية مختلفة على تصدير الجلود الخام؛ لتشجيع دباغتها؛ بهدف إضافة قيمة إلى المواد الخام، وإنشاء فرص العمل، ودعمًا للصناعة في مراحلها الأولى من التطور(١١١)، لذلك تحولت بعض تلك البلدان من تصدير الجلود الخام إلى استيرادها، وأصبحت مصدرة للجلود المدبوغة، ومصنوعاتها(١١٢). وللهدف نفسه أصدر د. حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي (أكتوبر ١٩٧٨م- مايو ١٩٨٠م) في ٢٨ فبراير ١٩٨٠م القرار الوزاري رقم ١٧٤ لعام ١٩٨٠م بوقف تصدير الجلود الخام والمدبوغة بأنواعها كافة، بما في ذلك العينات التجريبية، ونشر هذا القرار في الوقائع المصرية(١١٣)، وعممت اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية في ١٣ أكتوبر ١٩٨٠م القرار بأن: "يمنع منعًا باتًا تصدير أي جلود من الإنتاج المحلي مع إلغاء السماح المؤقت الممنوح لبعض المدابغ"، وألغي بذلك تطبيق نظام السماح المؤقت على الجلود الخام والمدبوغة(١١٤).

ترتب على القرار السابق لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عدم تصريف الجلود المدبوغة في السوق المحلية، وعدم تصدير الفائض، مما حول المدابغ إلى طاقات عاطلة مرة أخرى(١١٥)، وتحمل تبعية ذلك إداريو تلك الوحدات والعاملين بها(١١٦).

اعترض قطاع الدباغة على قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي؛ لأنه لبى احتياجات قطاع صناعات الجلود سواء الأحذية، أو المصنوعات الجلدية، وأغفل طاقات الدباغة العاطلة، والتي وصلت إلى ٥١,٥%، فضلًا عن المخزون الراكد بالقطاع العام، وطالبت غرفة صناعة الجلود بفتح تصدير الجلود؛ لاستغلال الطاقات العاطلة بمدابغ القطاعين العام والخاص، ولزيادة الإنتاج، ولدعم الاقتصاد القومي، ولتخفيض التكلفة، ولتوفير السيولة المالية لدى المدابغ بما يمكنها من شراء الجلود الخام، ومستلزمات الإنتاج الأخرى نقدًا، وخفض الأسعار، وطالبت بإلزام المدابغ المُصدرة باستيراد جلود خام من الخارج بما يعادل ٥٠% من حصيلة صادراتها، لتعادل كمية الجلود المستوردة الكمية المصدرة، وعدم تحميل قطاع الجلود خزانة الدولة أعباء إضافية من النقد الأجنبي، كما طلبت الغرفة إلغاء قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بحظر تصدير الجلود المدبوغة(١١٧).

واقترح اشتراط استيراد الجلود الخام وفق نظام السماح المؤقت من الدول الرأسمالية فقط، مع تقديم شهادة المنشأ ووضع ختم لا يتأثر بالمراحل الإنتاجية على الجلد الخام عند وروده، والتصدير

بموجب هذه العلامة[١١٨]. يُعتقد أن ذلك لضمان جودة الجلود المستوردة، وعدم استبدالها بالجلود المصرية.

اتضح مما سبق نتائج المنافسة غير المتكافئة بين المدابغ العامة والخاصة والتي أدت إلى ركود جلود بعض المدابغ العامة، وتبين أيضًا وجود تضارب بين مصالح القطاعين المستفيدين من الجلود الخام، وهما: قطاع الدباغة، وقطاع المصنوعات الجلدية، فمن ناحية امتلكت مصر مادة خامًا مميزةً عالميًا، وكانت مطلوبة في صورة مادة خام، أو مدبوغة، في حين كانت صناعات الجلود في مرحلة غير متقدمة، لم تستطع مجاراة الأسواق الرأسمالية الجديدة مع اتباع سياسة الانفتاح، لكن ظلت في حاجة للجلود المصرية المتميزة، في المقابل أرادت بعض المدابغ تصدير الجلود بصورة خام، أو في صورة جلود مدبوغة، ورأت المدابغ تعويض تصدير الجلود الخام المصرية باستيراد الجلود الخام من الخارج، وهو ما رفضه أصحاب المصانع الجلدية.

ترتب أيضًا على قرار إلغاء السماح المؤقت الممنوح لبعض المدابغ في ١٣ أكتوبر ١٩٨٠م مشكلتان استمرتا لفترة طويلة اضطرت الباحث لتتبعها بعد نهاية الفترة التاريخية للبحث؛ لإكمال المعلومة التاريخية.

تمثلت المشكلة الأولى في شركة أولاد أبوالسعيد المصرية التي طالبت بإعادة تصدير كمية من الجلود التي وصلت مصر في ٦ أكتوبر ١٩٨٠م تحت نظام السماح المؤقت، وصدرت موافقة مصلحة الرقابة الصناعية في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣م على إعادة تصدير هذه الجلود[١١٩]، التي سبق دخولها مصر قبل تاريخ إلغاء نظام السماح المؤقت[١٢٠]، وتم تصديرها عقب موافقة[١٢١] وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في ١٦ فبراير ١٩٨٤م، وإصدار مدير الإجراءات الجمركية منشورًا تصديريًا رقم (١٨) في ٢٧ مارس ١٩٨٤م لتنفيذ الأمر الوزاري وفقًا للقواعد التصديرية والنقدية السارية حينذاك [١٢٢].

يتضح من القضية السابقة استمرار تلك الكمية من الجلود – المُستوردة وفق نظام السماح المؤقت – معلقة داخل مصر دون إعادة تصدير حتى عام ١٩٨٤م بعد صدور الموافقات على السماح بتصديرها، وهي فترة زمنية طويلة امتدت لحوالي ثلاثة أعوام ونصف العام في سلسلة إجراءات إدارية ترتبت على إلغاء السماح المؤقت للاستيراد والتصدير لبعض المدابغ.

وظهرت المشكلة الثانية التي ترتبت على قرار الإلغاء مع شركة المدابغ النموذجية وعمر أحمد معيتق أحد العملاء الخارجيين لها، والذي اعتاد إرسال الجلود الخام إليها تحت نظام السماح

المؤقت؛ من أجل تشطيبها، وإعادة تصديرها إليه مدبوغة، وقد أرسل سبع رسائل مختلفة إلى شركة المدابغ النموذجية، وأعيد تصدير ست رسائل منها، وسداد قيمة تشطيبها بالعملة الصعبة إلى المدابغ النموذجية، لكن أراد العميل تصدير الرسالة السابعة عقب تصنيعها في شكل منتجات مختلفة: شنط حريمي، وأحزمة، ومحافظ بدلًا من استلامها كجلود(١٢٣).

وصلت الرسالة السابعة إلى مصر في عام ١٩٧٧م، وتكونت من جلود بقري، وماعز، وضأن(١٢٤)، وحفظت بعد دباغتها في المخازن لمدة ٥ سنوات دون إعادة تصديرها، ثم عقد "عمر أحمد معيتق" عقدًا مع الشركة الدولية لصناعة المنتجات الجلدية والمعدنية "انترادكس" في ٧ أغسطس ١٩٨٢م؛ لتصنيع هذه الجلود في مصر بعد استلامها من شركة المدابغ النموذجية، ووافقت مصلحة الرقابة الصناعية على هذا العقد، بشرط إنهاء شركة المدابغ النموذجية إجراءاتها لدى الجمارك بخصوص هذه الرسالة من الجلود(١٢٥)، وبلغت مصاريف التصنيع ٢٦٧,١٧٧,٥٠ دولارًا أمريكيًا حرًا بموجب العقد(١٢٦).

لكن رفضت مصلحة الجمارك – بعد مرور خمسة أشهر – طلب شركة انترادكس إليها في ١٠ مارس ١٩٨٢م للإفراج عن الجلود، وتسليمها للشركة للبدء في تصنيعها وإعادة تصديرها، بل وأمرت بتصدير هذه الجلود كجلود دون تصنيع، وأعطت مهلة ثلاثة أشهر لشركة المدابغ النموذجية – انتهت في ١٥ نوفمبر ١٩٨٢م – لإخراج هذه الجلود من مصر دون تصنيع، ومن ثَمَّ تقدمت شركة انترادكس بمذكرتين في ١٤ سبتمبر ١٩٨٢م إحداها إلى وزير الاقتصاد، والأخرى إلى وزير المالية، فطلب وزير الاقتصاد من مصلحة الجمارك الإفادة، والتي طلبت لتنفيذ التصنيع موافقة وزارة الصناعة على إدراج تصدير الجلود المملحة أو الطرية للخارج على هيئة مصنوعات جلدية متنوعة، وتقديم استمارة بمصاريف التشغيل، بجانب موافقة وزارة الاقتصاد على ذلك، لذا طلبت شركة انترادكس في ٤ نوفمبر ١٩٨٢م من وزارة الاقتصاد موافقتها على التصنيع، ثم طلبت في ٩ ديسمبر ١٩٨٢م إحالة الموضوع إلى النائب العام، أو إلى المدعي العام الاشتراكي(١٢٧)؛ للتحقيق فيه، وزاد الأمر سوءًا رفض مصلحة الجمارك تجديد كشف استخلاص هذه الرسالة، بل وأعادت أمر تصدير هذه الجلود كجلود من شركة المدابغ النموذجية في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر بداية من ١٥ نوفمبر ١٩٨٢م(١٢٨).

اشتكت "انترادكس" إلى الغرفة التجارية والتي حولت الشكوى إلى وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الإدارية، والذي حولها بدوره إلى وزارة الاقتصاد التي درست الموضوع، وقررت

الإفراج عن الجلود بالشروط التي قررتها مصلحة الجمارك[١٢٩]، كذلك رأى قطاع التجارة الخارجية أنه لم يكن هناك مبرر لطلب مصلحة الجمارك الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد على هذه العملية؛ لأن مصلحة الرقابة الصناعية هي الجهة المنوط بها إصدار الموافقات على هذه العمليات، ووافق قطاع التجارة الخارجية على هذه العملية؛ لتنشيط الصادرات خاصة من السلع المصنعة في عام ١٩٨٣م[١٣٠].

يتضح مما سبق، تشابك أسباب المشكلة الثانية بين عدة أطراف بدأت من جانب "عمر أحمد معيتق" الذي أرسل كميات من الجلود إلى مصر في عام ١٩٧٧م؛ من أجل دباغتها، ثم قرر – بعد مرور خمس سنوات من وجودها في مصر – إعادة تصديرها إليه مصنعة بدلًا من تصديرها جلودًا مدبوغة، لكن ذلك تعارض مع التغيرات القانونية بشأن تصدير الجلود، وعلى الرغم من أهمية تصنيع رسالة الجلود لتنشيط الصناعة المصرية، وتحقيق الربح، فإن شركة انترادكس لم يكن لديها الخبرة القانونية والإدارية للتعامل مع متغيرات ما بعد إلغاء قانون السماح المؤقت، وكذلك إدارة الجمارك التي تمسكت بما لديها من قرارات لم كانت واضحة بعدم تصدير الجلود خامًا كانت أم مدبوغة؛ لذلك طلبت موافقة صريحة من وزارة الصناعة بالموافقة على إدراج تصدير الجلود المملحة للخارج على هيئة مصنوعات جلدية، وإن التبس عليها الأمر بطلب موافقة وزارة الاقتصاد على تصنيع الجلود وهي لم تكن صاحبة اختصاص؛ وهو ما أدى إلى تعطيل تسلم الجلود المدبوغة من مخازن شركة المدابغ النموذجية لمدة عام إضافي كامل؛ من أجل الحصول على الموافقات الداخلية تمهيدًا لتصنيعها، وإعادة تصديرها.

الخاتمة:

امتلكت مصر – ولا زالت – مادة خامًا مميزة عالميًا من الجلود، قامت عليها صناعتا الدباغة والمصنوعات الجلدية، ورغم توفر المادة الخام، والعمالة الماهرة، والورش، والمصانع، وإنتاج تم تصديره للكتلة الشرقية، فإن تلك الصناعة تدهورت بعد انتهاج مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي عقب تغير أسواق التجارة الخارجية نحو الدول الرأسمالية، واختلاف الأذواق، ومستوى الجودة المطلوب، فلم تستطع مصنوعات الجلود المصرية المنافسة في الأسواق الجديدة.

وقد اتضح من البحث أن المصدر الرئيس للتجارة الداخلية للجلود الخام كان من المجازر غير الرسمية في الريف والمدن، ومع ذلك لم تكن هناك شركات دباغة بالقرب من مناطق الإنتاج، كما تبين إهدار كميات وصلت لأكثر من نصف جلود المذبوحات في الجاموس داخل المجازر

الرسمية، وإهدار عدد غير معلوم في المجازر غير الرسمية؛ لغياب وجود بيانات رسمية بشأنها، بخلاف ما أهدر من إنتاج مميز عالميًا بين عدم التزام الجلادين بقواعد مهنتهم، وغير ذلك من الأسباب.

وتبين عدم تنظيم التجارة الداخلية للجلود الخام من قبل الدولة، بل تركت لقوانين السوق الحر من حيث العرض والطلب، وإن حاولت الدولة وضع نظام لتسليم الجلود من المجازر الرسمية لمدابغ القطاعين العام والخاص، لكنها لم تحدد جهة فاعلة أو آلية ملزمة لتطبيق ذلك، بخلاف جلود المجازر غير الرسمية؛ مما أدى إلى عدم استيفاء المدابغ الحكومية لاحتياجاتها؛ لتكبل عملها بعدة عوائق، مثل: قلة السيولة النقدية، واشتراط توفر بطاقات ضريبية لدى الجلادين في المجازر غير الرسمية، ولم تنفذ اقتراحات هيئة الرقابة الإدارية في عام ١٩٧٨م بشأن تسعير الجلود الخام، وتخصيص كمية للمدابغ الحكومية؛ لضمان استمرارية عملها بجانب المدابغ الخاصة لصالح الاقتصاد المصري.

اتضح من البحث أيضًا أن مصر – قبل وفي أثناء فترة البحث – لجأت إلى استيراد الجلود الخام من الخارج؛ لعدم كفاية الإنتاج المحلي، واستمرار الاستيراد من السودان بشكل خاص والدول الإفريقية بشكل عام؛ لانخفاض أسعارها، وإن قلت جودتها عن الجلود الخام المصرية، كما استوردت بكميات أقل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأستراليا، وتبين تدخل الدولة لضبط التجارة الخارجية للجلود الخام عن طريق الشراء بلجنة موحدة منذ عام ١٩٧٧م؛ للقضاء على المضاربة والتجارة السوداء في هذه السلعة، ومتابعة عمليات توزيع الجلود الخام المستوردة من السودان بنسب محددة على مدابغ القطاعين العام والخاص، ومتابعة الأسعار وغير ذلك، مما أسهم في ضبط سوق الجلد الخام المستورد، وإن ظهرت بعض المخالفات في بعض الرسائل المستوردة.

وكشف البحث عن مشكلة تصدير الجلود الخام المصرية للخارج، والتي مارستها بعض مدابغ القطاع الخاص في سعيها للربح الوفير بشكل غير مشروع باستغلال نظام السماح المؤقت على خلاف الهدف الموضوع لأجله؛ فلم تكتفِ بعض مدابغ القطاع الخاص بالحصول على معظم إنتاج التجارة الداخلية، بجانب حصولها على ٦٠% من الجلد المستورد من السودان، لكنها خفضت من جودة جلودها المدبوغة، بل وأفسدت مزايا التجارة الخارجية وفق نظام السماح المؤقت، وضيعت فرصة المدابغ العامة في تشغيل وحداتها الإنتاجية العاطلة عن العمل، مع عدم تصريف مخزونها الراكد من الجلود المدبوغة لشراء جلود خام جديدة، فكان الحل في استيراد جلود خام من الخارج

وفق نظام السماح المؤقت؛ لتوفير رسوم الشركة المستوردة ورسوم الضرائب الجمركية عند الاستيراد والتصدير، ثم إعادة تصدير هذه الجلود مدبوغة، لكن بعض مدابغ القطاع الخاص استخدمت هذا النظام فيما أضر بتجارة الجلود؛ إذ تحايلت بتصدير جلود مصرية مدبوغة، بدلًا من الأخرى المستوردة؛ مما رفع أسعار الجلود الخام المصرية، وشكل تهديدًا لجودة المصنوعات الجلدية المصرية، وقدرتها التنافسية، مما أدى إلى إلغاء نظام السماح المؤقت في ١٩٨٠م، وظهر تضارب المصالح بين قطاعي الدباغة وقطاع الصناعات الجلدية، برفض الأخيرة لعروض تعويضها باستيراد جلود خام من الدول الرأسمالية، أو استمرار نظام السماح المؤقت لتشغيل المدابغ مع وجود ضمانات وأختام يُعاد تصدير الجلود على أساسها؛ منعًا لتبديلها من بعض المدابغ، وضاعت بذلك فرص لجلب عملات أجنبية من الخارج.

وتبين من البحث تدارك الدولة لتبعات إلغاء نظام السماح المؤقت، بالموافقة على طلبات إعادة تصدير الرسائل المستوردة قبل إلغائه، لكن استغرقت الإجراءات الإدارية مدة طويلة تعطلت فيها أموال المدابغ، كما طلبت مصلحة الجمارك في إحدى هذه الطلبات الحصول على موافقة وزارة الصناعة على إدراج تصدير الجلود المدبوغة للخارج على هيئة مصنوعات جلدية.

يخلص البحث إلى حتمية تعظيم الإفادة من المواد الأولية المتوفرة في مصر، مثل: الجلود الخام، والإفادة من الكميات المهدرة منها؛ بالتوسع في استخدام المجازر الآلية؛ للحفاظ على الجلود، ووضع آلية واضحة للتجارة الداخلية فيها سواء بالتوعية بأهميتها، أم بتنظيم عملية جمعها وتوزيعها؛ لخفض الكمية المستوردة، وتنمية مصادر الحصول على العملات الأجنبية سواء بتصديرها إلى الخارج في شكل جلود خام، أو تصديرها مدبوغة؛ خدمة للمصانع المحلية وزيادة لقيمتها، لحين تطوير قطاع المصنوعات الجلدية لمواكبة التطور الخارجي، وفتح أسواق ملائمة لها.

الملحق رقم (١)

مذكرة من د. عبدالرحمن الناصر وكيل وزارة إلى رئيس غرفة صناعة الجلود[١]

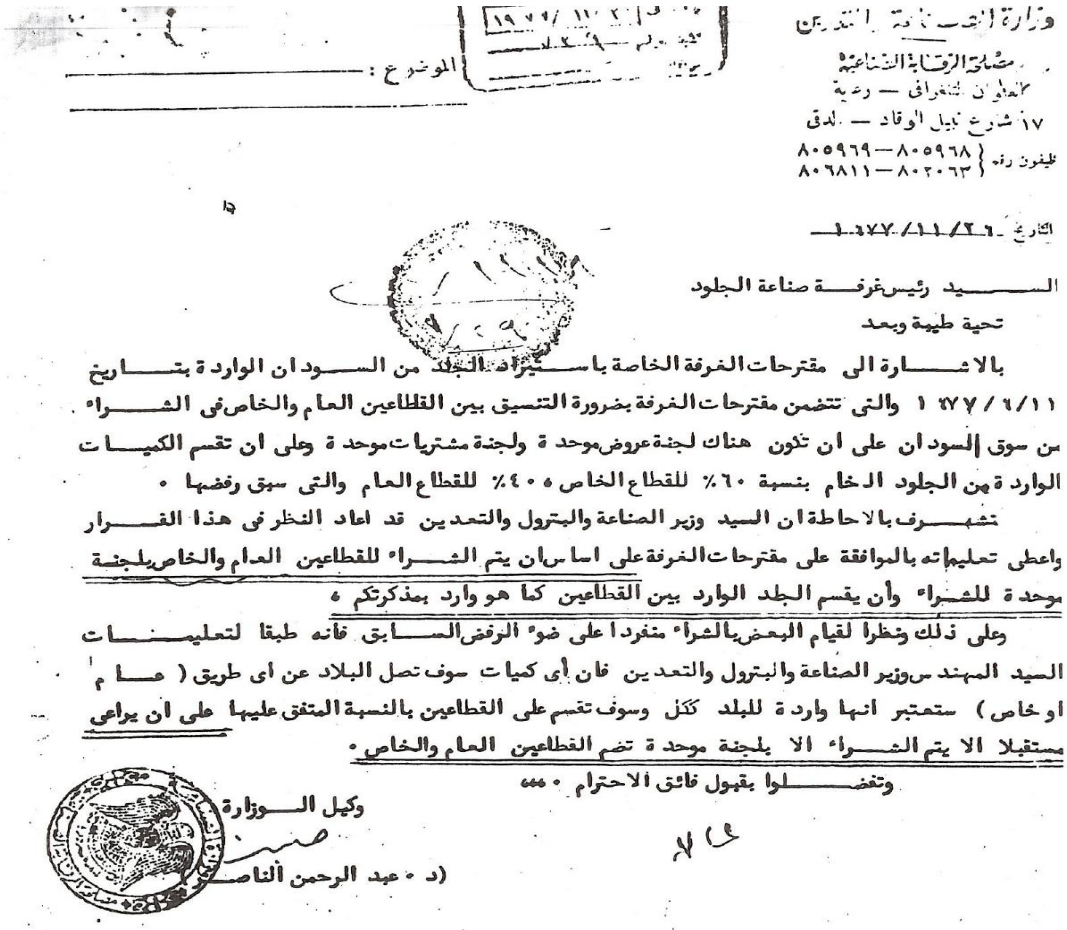

وزارة الصناعة والتعدين
مصلحة الرقابة الصناعية
العنوان التلغرافي — رعية
١٧ شارع نبيل الوقاد — الدقي
تليفون رقم { ٨٠٥٩٦٨ — ٨٠٥٩٦٩ / ٨٠٢٠٦٣ — ٨٠٦٨١١

١٩٧٧/١١/٢٦

الموضوع :

التاريخ ٢٦/١١/١٩٧٧

السيد رئيس غرفة صناعة الجلود

تحية طيبة وبعد

بالاشارة الى مقترحات الغرفة الخاصة باستيراد الجلد من السودان الواردة بتاريخ ١١/٦/١٩٧٧ والتى تتضمن مقترحات الغرفة بضرورة التنسيق بين القطاعين العام والخاص فى الشراء من سوق السودان على ان تكون هناك لجنة عروض موحدة ولجنة مشتريات موحدة وعلى ان تقسم الكميات الواردة من الجلود الخام بنسبة ٦٠٪ للقطاع الخاص ٤٠٪ للقطاع العام والتى سبق رفضها .

تشرف بالاحاطة ان السيد وزير الصناعة والبترول والتعدين قد اعاد النظر فى هذا القرار واعطى تعليماته بالموافقة على مقترحات الغرفة على اساس ان يتم الشراء للقطاعين العام والخاص بلجنة موحدة للشراء وأن يقسم الجلد الوارد بين القطاعين كما هو وارد بمذكرتكم .

وعلى ذلك ونظرا لقيام البعض بالشراء منفردا على ضوء الرفض السابق فانه طبقا لتعليمات السيد المهندس وزير الصناعة والبترول والتعدين فان أى كميات سوف تصل البلاد عن اى طريق (عام او خاص) ستعتبر انها واردة للبلد ككل وسوف تقسم على القطاعين بالنسبة المتفق عليها على ان يراعى مستقبلا الا يتم الشراء الا بلجنة موحدة تضم القطاعين العام والخاص .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

وكيل الوزارة

(د . عبد الرحمن الناصر)

[١] أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ - ٠٠٧٩، مصلحة الرقابة الصناعية، مذكرة من د. عبدالرحمن الناصر وكيل وزارة الصناعة والبترول والتعدين إلى رئيس غرفة صناعة الجلود، رقم صادر ٧٣٩، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧م.

الملحق رقم (٢)

مذكرة رئيس غرفة صناعة الجلود إلى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية[١]

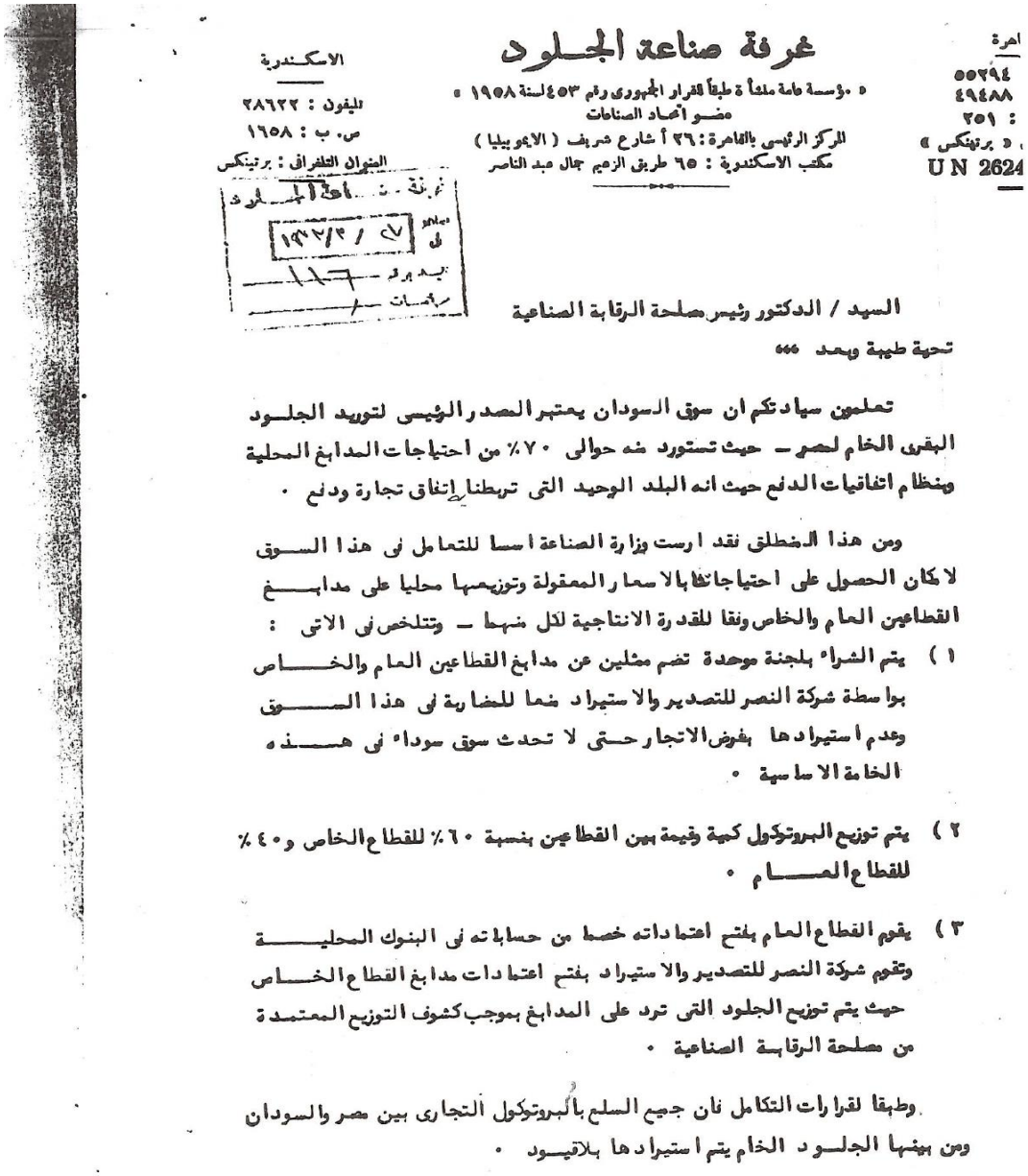

غرفة صناعة الجلود

مؤسسة عامة منشأة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨
عضو اتحاد الصناعات
المركز الرئيسي بالقاهرة : ٣٦ أ شارع شريف (الايموبيليا)
مكتب الاسكندرية : ٦٥ طريق الزعيم جمال عبد الناصر

الاسكندرية
التليفون : ٢٨٦٢٢
ص.ب : ١٦٥٨
العنوان التلفرافي : برتينكس

برقية
٥٥٢٩٤
٤٩٤٨٨
٢٥١ :
« برتينكس »
UN 2624

السيد / الدكتور رئيس مصلحة الرقابة الصناعية

تحية طيبة وبعد ،،،

تعلمون سيادتكم ان سوق السودان يعتبر المصدر الرئيسى لتوريد الجلود البقرى الخام لمصر – حيث تستورد منه حوالى ٧٠٪ من احتياجات المدابغ المحلية ونظام اتفاقيات الدفع حيث انه البلد الوحيد التى تربطنا إتفاق تجارة ودفع .

ومن هذا المنطلق فقد ارست وزارة الصناعة اسسا للتعامل فى هذا السوق لامكان الحصول على احتياجاتنا بالاسعار المعقولة وتوزيعها محليا على مدابغ القطاعين العام والخاص وفقا للقدرة الانتاجية لكل منهما – وتتلخص فى الاتى :

١) يتم الشراء بلجنة موحدة تضم ممثلين عن مدابغ القطاعين العام والخاص بواسطة شركة النصر للتصدير والاستيراد منعا للمضاربة فى هذا السوق وعدم استيرادها بفرض الاتجار حتى لا تحدث سوق سوداء فى هذه الخامة الاساسية .

٢) يتم توزيع البروتوكول كمية وقيمة بين القطاعين بنسبة ٦٠٪ للقطاع الخاص و٤٠٪ للقطاع العام .

٣) يقوم القطاع العام بفتح اعتماداته خصما من حساباته فى البنوك المحلية وتقوم شركة النصر للتصدير والاستيراد بفتح اعتمادات مدابغ القطاع الخاص حيث يتم توزيع الجلود التى ترد على المدابغ بموجب كشوف التوزيع المعتمدة من مصلحة الرقابة الصناعية .

وطبقا لقرارات التكامل فان جميع السلع بالبروتوكول التجارى بين مصر والسودان ومن بينها الجلود الخام يتم استيرادها بلاقيود .

[١] أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ - ٠٠٧٩، مذكرة من عبدالخالق عبدالخالق إبراهيم رئيس غرفة غرفة صناعة الجلود إلى الدكتور رئيس مصلحة الرقابة الصناعية، رقم صادر ١١٦، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٣م.

تابع الملحق رقم (٢)

القاهرة
تليفون { ٥٥٢٩٤ / ٤٩٤٨٨
ص . ب : ٢٥١
عنوان التلغراف « برتينكس »
تلكس : UN 2024

غرفة صناعة الجلود
« مؤسسة عامة منشأة طبقاً لقرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ »
عضو اتحاد الصناعات
المركز الرئيسي بالقاهرة : ٢٦ أ شارع شريف (الايموبيليا)
مكتب الاسكندرية : ٦٥ طريق الزعيم جمال عبد الناصر

الاسكندرية
تليفون : ٢٨٦٢٢
ص . ب : ١٦٥٨
العنوان التلغرافي : برتينكس

(٢)

وحيث ان ذلك سيؤثر على الوارد من الجلود للقطاعين العام والخاص لقيام بعض التجار للاستيراد مباشرة خصما من البروتوكول وحرمان المدابغ من هذه الخامة بالاسعار المناسبة حيث يقوم هؤلاء التجار بتداول هذه الجلود في السوق السوداء فان الامر يستلزم ما يلى :

١) اخطار السيد / الدكتور وزير الصناعة والثروة المعدنية للكتابة الى السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالاسعار السابق الاشارة اليها والخاصة بتنظيم عملية استيراد وتوزيع الجلود البقرى الخام السودانى على القطاعين العام والخاص الصناعى .

٢) اخطار اللازم نحو اخطار السيد / الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعدم اصدار اية موافقات للقطاع الخاص المصرى لاستيراد الجلود البقرى الخام للاسباب سالفة الذكر .

هذا — مع التفضل بالاحاطة بانه تم تشكيل وفد من القطاعين العام والخاص عن شركة النصر للتصدير والاستيراد للسفر الى السودان خلال هذا الاسبوع للتفاوض والتعاقد على المبلغ المخصص للجلود البقرى الخام فى البروتوكول التجارى لعام ١٩٨٣ والذى تم توقيعه بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣ .

ومع خالص الشكر والتقدير لسيادتكم سلفا على المعاونة الصادقة لخدمة صناعة الجلود — نرجو ان تتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

١٩٨٣/٣/٢٦ .

عايدة/ ...

عن رئيس الغرفة
" عبد الخالق عبد الخالق ابراهيم "

الملحق رقم (٣)

مذكرة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر بشأن العدد رقم ٨٤ للسنة الثانية من جريدة الوفد[١]

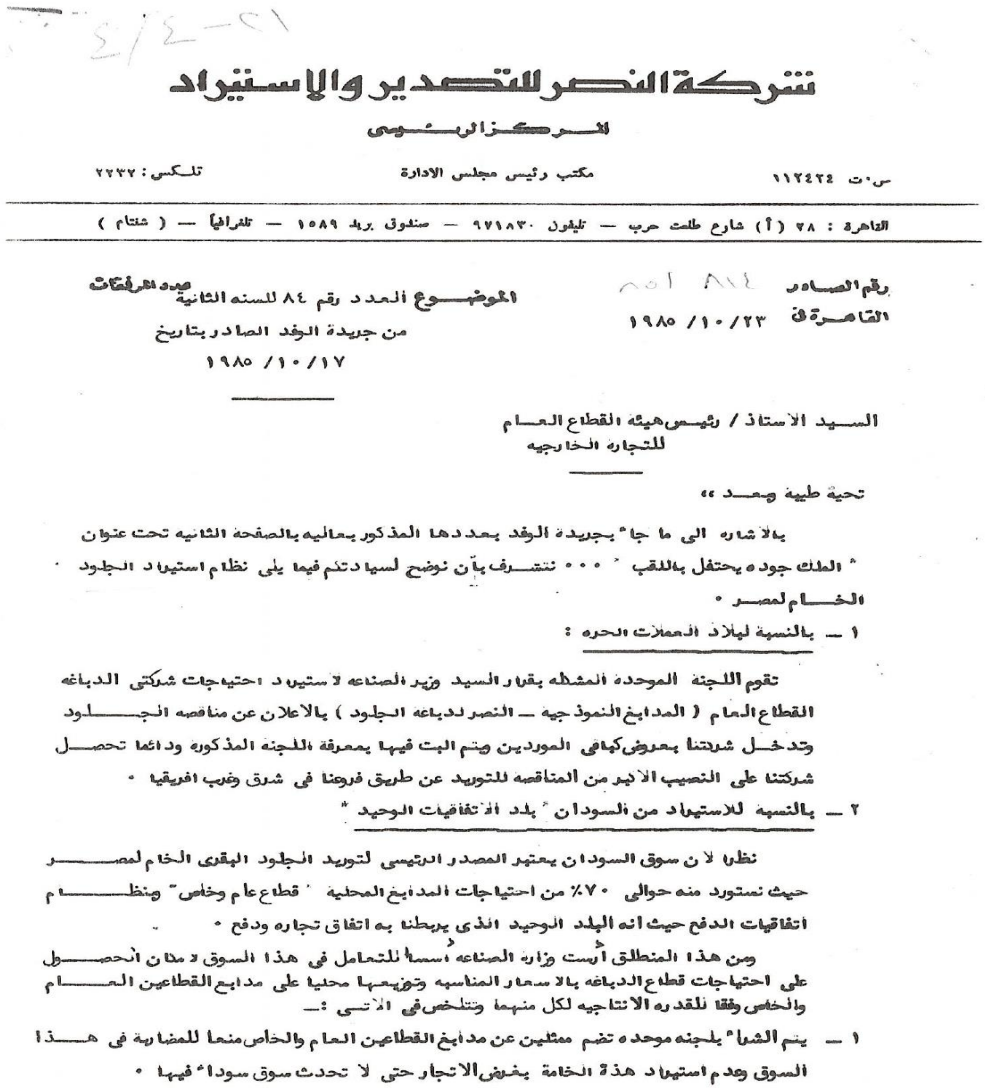

شركة النصر للتصدير والاستيراد

المركز الرئيسى

س.ت ١١٢٤٢٤ مكتب رئيس مجلس الادارة تلكس : ٢٢٣٢

القاهرة : ٧٨ (أ) شارع طلعت حرب — تليفون ٩٢١٨٣٠ — صندوق بريد ١٥٨٩ — تلغرافيا — (شتام)

رقم الصادر ٨١٤ /٨٥
القاهرة فى ٢٣/١٠/١٩٨٥

الموضوع العدد رقم ٨٤ للسنه الثانية عدد المرفقات
من جريدة الوفد الصادر بتاريخ
١٧/١٠/١٩٨٥

السيد الاستاذ / رئيس هيئه القطاع العام
للتجاره الخارجيه

تحية طيبة وبعد ،،

بالاشاره الى ما جاء بجريدة الوفد بعددها المذكور بعاليه بالصفحه الثانيه تحت عنوان " الملك جوده يحتفل باللقب " ... نتشرف بأن نوضح لسيادتكم فيما يلى نظام استيراد الجلود الخام لمصر .

١ — بالنسبة لبلاد العملات الحره :

تقوم اللجنة الموحده المشكله بقرار السيد وزير الصناعه لاستيراد احتياجات شركتى الدباغه القطاع العام (المدابغ النموذجيه — النصر لدباغه الجلود) بالاعلان عن مناقصه الجلود وتدخل شركتنا بعروض كباقى الموردين ويتم البت فيها بمعرفة اللجنه المذكوره ودائما تحصل شركتنا على النصيب الاكبر من المناقصه للتوريد عن طريق فروعنا فى شرق وغرب افريقيا .

٢ — بالنسبه للاستيراد من السودان " بلد الاتفاقيات الوحيد "

نظرا لان سوق السودان يعتبر المصدر الرئيسى لتوريد الجلود البقرى الخام لمصر حيث نستورد منه حوالى ٧٠٪ من احتياجات المدابغ المحليه " قطاع عام وخاص " وبنظام اتفاقيات الدفع حيث انه البلد الوحيد الذى يربطنا به اتفاق تجاره ودفع .

ومن هذا المنطلق أرست وزاره الصناعه أسسا للتعامل فى هذا السوق لامكان الحصول على احتياجات قطاع الدباغه بالاسعار المناسبه وتوزيعها محليا على مدابغ القطاعين العام والخاص وفقا لقدره الانتاجيه لكل منهما وتتلخص فى الآتى :—

١ — يتم الشراء بلجنه موحده تضم ممثلين عن مدابغ القطاعين العام والخاص منعا للمضاربة فى هذا السوق وعدم استيراد هذه الخامة بغرض الاتجار حتى لا تحدث سوق سوداء فيها .

[١] أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مكتب الوزير، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ - ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١-٤/٤، بعنوان استيراد الجلود والمصنوعات الجلدية، مذكرة من كمال هلالي رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد إلى رئيس هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية، بشأن العدد رقم ٨٤ للسنة الثانية من جريدة الوفد الصادر بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٥م، رقم الصادر ٨٥/٨١٤، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٨٥م.

تابع الملحق رقم (٣)

شركة النصر للتصدير والاستيراد

المركز الرئيسي

س.ت ١١٢٤٢٤ | مكتب رئيس مجلس الادارة | تلكس : ٢٢٣٢

القاهرة : ٢٨ (أ) شارع طلعت حرب — تليفون ٩٧١٨٣٠ — صندوق بريد ١٥٨٩ — تلغرافياً — (شتام)

رقم الصادر
القاهرة في ١٩٨٥/١٠/٢٣

الموضوع (٢)

عدد المرفقات

٢ — يتم توزيع البروتوكول كمية وقيمة بين القطاعين العام والخاص بنسبة ٦٠٪ للقطاع الخاص، ٤٠٪ للقطاع العام .

٣ — يقوم القطاع العام بفتح اعتماداته خصما من حساباته في البنوك المحليه وتقوم شركتنا بفتح اعتمادات مدابغ القطاع الخاص حيث يتم توزيع الجلود التي ترد على المدابغ بموجب كشوف التوزيع المعتمده من مصلحة الرقابة الصناعية والمبلغة للشركة .

والشركة ملتزمه بتنفيذ هذة السياسة منذ عام ١٩٧٧ وحتى تاريخة ومرفق لسيادتكم صور المستندات الدالة على ذلك :—

أ — خطاب السيد وكيل وزارة الصناعة المؤرخ ١٩٧٧/١١/٢٩ للسيد رئيس غرفة صناعة الجلود .

ب — خطاب السيد وكيل وزارة الصناعة المؤرخ ١٦/ ٥/ ٨٢ الموجه للشركة بضرورة الالتزام بالنسبة المحدده في توزيع الجلود الوارده من السودان .

جـ — خطاب غرفة صناعة الجلود بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٨٣ للسيد رئيس مصلحة الرقابة الصناعية بتأكيد استمرار نظام الاستيراد من السودان حسب الاسس السابقة .

د — خطاب السيد رئيس مصلحة الرقابة الصناعية بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٨٤ للسيد / وكيل وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة متابعة تنفيذ البروتوكول التجاري مع السودان بتأكيد استمرار نظام استيراد الجلود من السودان حسب الاسس السابقة وطلب عدم الموافقة لبعض شركات القطاع الخاص الاستيراد من السودان الا بعد اتمام التعاقد على بروتوكول عام ١٩٨٤ .

أما بخصوص ماورد بالمقال من اضرار السيد جوده خلال ١٥ عاما على قصر التعامل مع خمسة تجار سودانيين للجلود فقط ورفض قبول عروض اخرى بأسعار افضل ، كما يرفض تطبيق قانون المناقصات لاستيراد الجلود من الخارج .

فنفيد ان اللجنة الموحدة لشراء الجلود البقلى الخام هى التى تقوم بالتفاوض وممارسة المصدرين والوصول معهم الى انسب الاسعار وتوزيع الكميات عليهم حسب كفاءة كل مورد ومدى التزامه بتنفيذ تعاقداته فى السنوات السابقة سواء من ناحية المواصفات او الكميات او مواعيد التوريد ولا دخل لشركتنا فى هذا الموضوع .

تابع الملحق رقم (٣)

شركة النصر للتصدير والاستيراد

المركز الرئيسى

س.ت ١١٢٤٢٤ مكتب رئيس مجلس الادارة تلكس : ٢٢٣٢

القاهرة : ٧٨ (أ) شارع طلعت حرب — تليفون ٩٧١٨٣٠ — صندوق بريد ١٥٨٩ — تلغرافياً — (شنتام)

رقم الصادر — القاهرة فى ٢٣/١٠/١٩٨٥ — الموضوع (٣) — عدد المرفقات

كما رأت اللجنة ادخال بعض موردين جدد فى عام ١٩٨٣ على سبيل التجربة وفعلا فتحت اعتمادات لثلاثة موردين وتم تجديدها اكثر من مرة ولم يقم اى منهم بالتوريد الى ان اضطرت الشركة لتنفيذ هذه الاعتمادات من الموردين التقليديين خلال عام ١٩٨٤ ، والشركة لديها المستندات الدالة على ذلك .

ومما تقدم نؤكد لسيادتكم ان السيد / جوده عبد الجواد عماره مدير ادارة استيراد الجلود بالشركة يقوم بتنفيذ عمليات استيراد الجلود الخام وتوزيعها محليا طبقا للسياسة الموضوعة بمعرفة وزارة الصناعة ، ولم ترد لنا أية شكاوى عنه من الداخل او الخارج بخصوص هذه العملية ويؤيد ذلك خطاب غرفة صناعة الجلود المؤرخ اول الجارى والموجه لشركتنا بتوجيه الشكر لادارة استيراد الجلود لما قامت به من توفير احتياجات البلاد من الجلود البقرى الخام وتوزيعها محليا .

نرجاء التكرم بالاحاطة والتنبية بالرد على الجديدة فيما تم نشره .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الادارة

" كمال هلالى "

صورة للسيد الاستاذ الدكتور احمد الدرش

مستشار السيد الدكتور الوزير

ووكيل الوزارة

رجاء العلم والاحاطة ،،،

الملحق رقم (٤)

خطاب من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون التجارة الخارجية إلى رئيس غرفة صناعة الجلود[١]

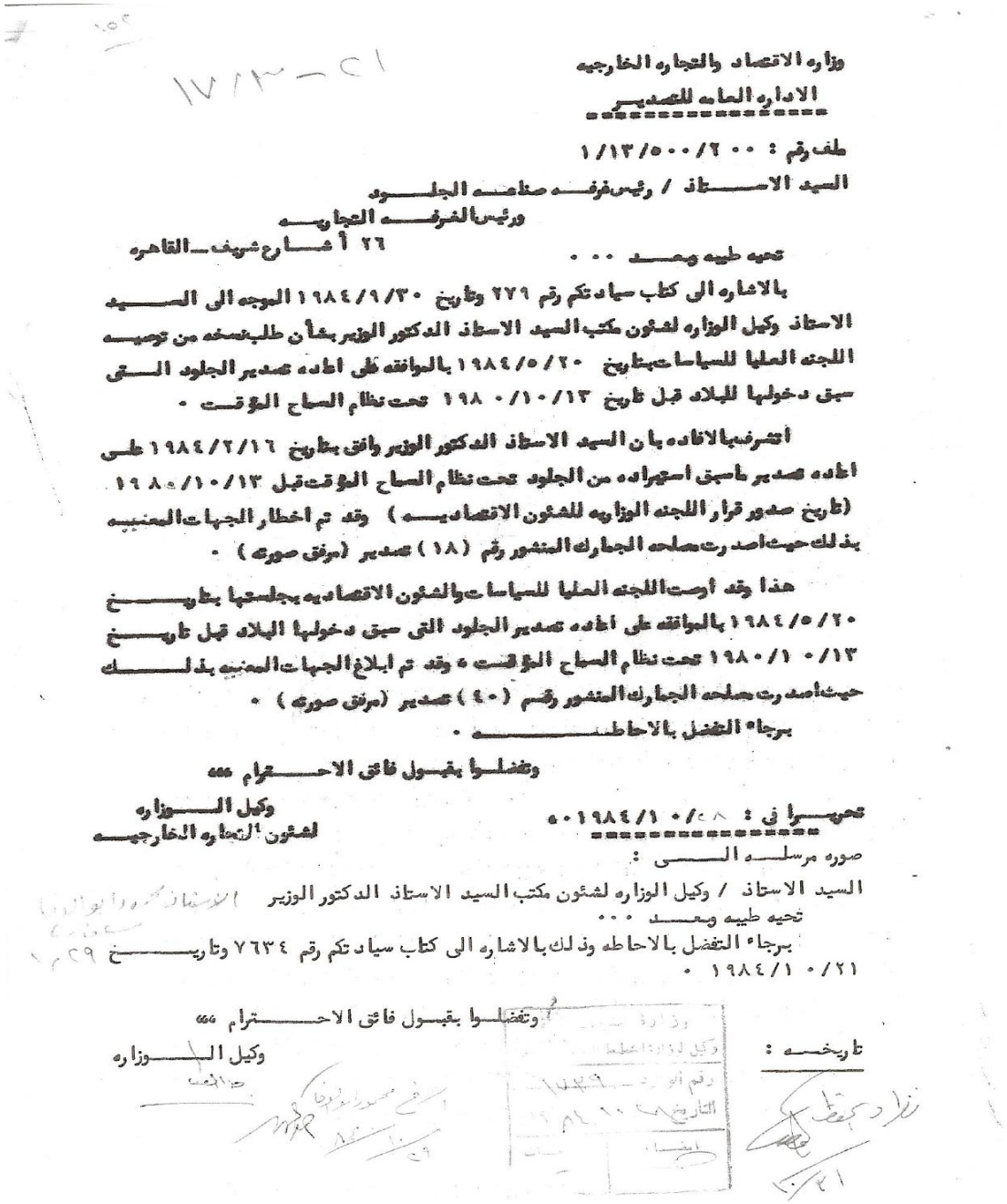

وزاره الاقتصاد والتجاره الخارجيه
الاداره العامه للتصدير

ملف رقم : ١/١٣/٥٠٠/٢٠٠

السيد الاستاذ / رئيس غرفه صناعه الجلود
ورئيس الغرفه التجاريه
٢٦ أ شارع شريف ـ القاهره

تحيه طيبه وبعد ...

بالاشاره الى كتاب سيادتكم رقم ٢٧٩ وتاريخ ١٩٨٤/٩/٣٠ الموجه الى السيد الاستاذ وكيل الوزاره لشئون مكتب السيد الاستاذ الدكتور الوزير بشأن طلب نسخه من توصيه اللجنه العليا للسياسات بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠ بالموافقه على اعاده تصدير الجلود التى سبق دخولها للبلاد قبل تاريخ ١٩٨٠/١٠/١٣ تحت نظام السماح المؤقت .

أتشرف بالافاده بان السيد الاستاذ الدكتور الوزير وافق بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٦ على اعاده تصدير ماسبق استيراده من الجلود تحت نظام السماح المؤقت قبل ١٩٨٠/١٠/١٣ (تاريخ صدور قرار اللجنه الوزاريه للشئون الاقتصاديه) وقد تم اخطار الجهات المعنيه بذلك حيث اصدرت مصلحه الجمارك المنشور رقم (١٨) تصدير (مرفق صورته) .

هذا وقد أوصت اللجنه العليا للسياسات والشئون الاقتصاديه بجلستها بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠ بالموافقه على اعاده تصدير الجلود التى سبق دخولها البلاد قبل تاريخ ١٩٨٠/١٠/١٣ تحت نظام السماح المؤقت ، وقد تم ابلاغ الجهات المعنيه بذلك حيث اصدرت مصلحه الجمارك المنشور رقم (٤٠) تصدير (مرفق صورته) .

برجاء التفضل بالاحاطه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزاره
لشئون التجاره الخارجيه

تحريرا فى : ١٩٨٤/١٠/٢٨

صوره مرسله الى :
السيد الاستاذ / وكيل الوزاره لشئون مكتب السيد الاستاذ الدكتور الوزير
تحيه طيبه وبعد ...
برجاء التفضل بالاحاطه وذلك بالاشاره الى كتاب سيادتكم رقم ٧٦٣٤ وتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزاره

تاريخه :

[١] أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ ـ ٠٠٧٩، الإدارة العامة للتصدير، مذكرة من وكيل أول الوزارة لشئون التجارة الخارجية إلى رئيس غرفة صناعة الجلود، رقم الملف: ١/١٣/٥٠٠/٢٠٠، بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٨٤م.

الهوامش:

(١) سمر مدحت: أزمة اللحوم شوكة في ظهر الرؤساء بدأت بسيد بيه وانتهت ببلاها لحمة، جريدة الدستور، ٢٧ أغسطس ٢٠١٥م.

(٢) أحمد محمد عبدالدايم: المصنوعات الجلدية بين النظرية والتطبيق، د.ن، د.ت، ص ص ٨، ٩، ١٤، ١٥.

(٣) نفسه، ص ١٤.

(٤) وزارة الزراعة، الإدارة العامة للثقافة الزراعية، النشرة الفنية رقم ٣ الجلود الحيوانية الحفظ – الدباغة – التصنيع، ٢٠١٣م، ص ص ٤٣، ٤٤.

(٥) تنوعت مذبوحات الحيوانات في مصر بين الأبقار، والجاموس، والثيران، والأغنام، والماعز، والخنازير، وغيرها، وعلى سبيل المثال لا الحصر في عام ١٩٧٠م كانت أكثر المذبوحات هي الأغنام، تلتها العجول البقري ثم العجول الجاموسي، وكانت أقلها هي الثيران؛ للمزيد انظر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مختارات من الإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ / ١٩٥٢ – ١٩٦٩ / ١٩٧٠، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٤٨.

(٦) تعددت الأقسام داخل المدابغ، وكان من أهمها: المعمل الكيميائي، ومعمل فحص الجلود ميكانيكيًا، واحتوت المدبغة وملحقاتها في الأغلب على عنبرين؛ لدباغة الجلود وتشطيبها، وتكونت الأرضية من مادة لا تتأثر بالأحماض، أو القلويات، بها مجارٍ كافية لتصريف المياه المستعملة في عمليات الدباغة، واحتوى العنبر على عدد من أحواض النقع والدباغة حسبً مواصفات خاصة، بجانب مخزن للجلود المدبوغة، ومخزن المواد الأولية للمدبغة، أحدهما للجلود الخام، والآخر تكون من: مبنى الغلاية، وحجرة تجفيف الجلود، وإعداد احتياطات إطفاء الحريق؛ لاستعمال مواد قابلة للاشتعال؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الصناعة، الكود الأرشيفي ٠٠٢٨٢٣ – ٣٠٢٢، رقم المحفظة ١٨٥، الديوان العام، إدارة التعاون الصناعي، عنوان الملف الجمعية التعاونية لصناعة دباغة الجلود، مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، بشأن توضيح مباني مركز الجلود رقم ١٩٤ بالإسكندرية، د.ت.

(٧) البنك الصناعي: الجلود والمصنوعات الجلدية في الجمهورية العربية المتحدة، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ص ٩٨، ٩٩.

(٨) انعقد الاجتماع التأسيسي للجمعية التعاونية لصناعة دباغة الجلود بالقاهرة في ٤ فبراير ١٩٥٩م؛ لتحديد الأعضاء المؤسسين، وقيمة اكتتاب كل منهم، ودفع الأعضاء كامل قيمة أسهمهم –السهم الواحد جنيه مصري واحد - كاملة في هذا الاجتماع، واقتصر الاشتراك في هذه الجمعية على العاملين بصناعة دباغة الجلود فقط؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الصناعة، الكود الأرشيفي ٠٠٢٨٢٣ – ٣٠٢٢، غرفة صناعة الجلود المصرية، بشأن الجمعية التعاونية للمدابغ، مصدر سبق ذكره.

(٩) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مختارات من الإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨١، ١٨١.

(١٠) البنك الصناعي: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(١١) نفسه، ص ص ١٠٠- ١٠٣.

(١٢) نفسه، ص ص ١٠١، ١٠٢.

(١٣) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢١١٩-٠٠٧٩، رقم الملف ت/خ/ ٦-١/٢٥، مذكرة من وزير التجارة زكريا محمد توفيق عبد الفتاح للعرض على رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٦ من نوفمبر ١٩٧٥م.

(14)MERIP Reports, Fall of the House that Nasser Built, Middle East Research and Information Project, Inc.(MERIP), No. 28, May, 1974, PP. 25-26.

(15)Wallace, Benjamin B. ; Preferential Tariffs and the Open Door , (The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 112, Raw Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations, Mar., 1924, P. 211.

(١٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقف الانفتاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ١٨.

(١٧) خيري أبو العزايم فرجاني: ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، د.ن، د.ت، ص ١٨٨.

(١٨) غرفة صناعة الجلود: تُعد إحدى الغرف الصناعية الثلاث عشر المكونة لاتحاد الصناعات المصرية، واشترك رئيس غرفة صناعة الجلود في عضوية مجلس إدارة اتحاد الغرف الصناعية، وفي عضوية غرفة صناعة الجلود المصانع والمنشآت الصناعية التي عملت في إنتاج الأحذية بأنواعها كافة والمصنوعات الجلدية الأخرى، وتشكلت الغرفة من الجمعية العمومية للغرفة، ومجلس إدارتها، وعين وزير الصناعة خمسة أعضاء من العاملين في مجال الصناعات الجلدية بناء على ترشيح الغرفة، وانبثق عن المجلس شعبتان: الأولى شعبة صناعة الأحذية، والثانية شعبة المنتجات الجلدية؛ للمزيد انظر: غرفة صناعة الجلود، الدليل الشامل لصناعة الجلود مصر ١٩٩٤، شركة بيتا بلوبيدجز، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٤.

(١٩) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مكتب الوزير، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١ – ٣/ ١٧، بعنوان تصدير الجلود والمصنوعات الجلدية والأحذية، ج ١، مذكرة من عبدالخالق عبدالخالق إبراهيم رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى مختار هاني وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى، رقم وارد ١٩١١/ر، بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨٣م؛ المصدر نفسه، غرفة صناعة الجلود، مذكرة بشأن فتح باب التصدير للجلود المدبوغة، رقم صادر ٧٣، بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٣م.

(20) Buljan, Jakov; Raw Hide, Trade and Preservation Environmental Considerations - Eco-labelling, UNIDO, Germany,1995, p. 4, 5.

(٢١) كان سلخ الحيوانات النافقة مباح دوليًا وشكل أحد مصادر الجلود الخام، لكنه كان أمر ممنوع في التشريع المصري، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب"، وقال عنه الإمام أحمد بن حنبل هذا آخر أمر للنبي، في حين رأى البعض الآخر جواز الإفادة بجلود الميتة؛ بسبب مرورها بعملية الدباغة، واشترطوا ألا تكون كلبًا أو خنزيرًا، لكن منعت المادة ١٣٨ من القانون ٥٣ لعام ١٩٦٦م سلخ أي حيوان نفق، أو أعدم بغير تصريح من الطبيب البيطري الخاص؛ للمزيد انظر: الترمذي: سنن الترمذي وهو الجامع الكبير، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط ٢، المجلد الثالث، دار التأصيل، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ص ٦٠، ٦١؛ الجريدة الرسمية، العدد ٢٠٦، ١٠ سبتمبر ١٩٦٦م، ص ١٠٠٤.

(22) World Bank; Hides and Skins Handbook, february 1981, p. v – 1, v – 3.

(23)Heikal, Gama & Sandra, Haddad & El Barky, Sahar; Innovation for the Leather Industry in Jordan and Egypt, INNOLEA Consortium, 2018, p. 10 .

(٢٤) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، مذكرة رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة غرفة صناعة الجلود بشأن فتح باب التصدير للجلود المدبوغة، مصدر سبق ذكره.

(٢٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ – ١٩٨٣، يونيو ١٩٨٤، ص ٧٤.

(٢٦) محمد إسماعيل عمر: تكنولوجيا دباغة الجلود، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧.

(٢٧) محمد صلاح عياط: المجازر ومخلفاتها، دار ياسمينا للطباعة والنشر، الزقازيق، ٢٠٠٦، ص ٨٥.

(٢٨) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، بيان إنتاج الجلود الخام المحلية ومجازر الفلاحين من ١٩٧٨/١٩٧٧م إلى ١٩٨١/١٩٨٠م.

(٢٩) بهاء الدين محمد مرسي: دراسة اقتصادية للجلود كأحد أهم مخلفات مجازر الماشية في القاهرة الكبرى، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، المجلد ٤١، ج١، مارس ٢٠١٨م، ص ١٤٤، ١٤٥.

(٣٠) صبحي رمضان فرج سعد: الملاءمة المكانية والبيئية للمجازر الحيوانية بمحافظة المنوفية دراسة جغرافية، المجلة الجغرافية العربية، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ١٧٣، مايو ٢٠٢٢م، ص ٧٥.

(٣١) محمد صلاح عياط: مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

(٣٢) القانون رقم ٥٣ لعام ١٩٦٦م، فذكرت المادة ١٠٩ أنه لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن السنتين، ما لم يصل وزنها إلى الحد الذي قرره وزير الزراعة، ولا يجوز ذبح إناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قواطعها، كما لا يجوز ذبح الإناث العشار، وحظر ذبح عجول الجاموس ما لم يصل وزنها إلى الحد الذي قرره وزير الزراعة، واستثنى من ذلك الحيوانات التي قضت الضرورة ذبحها، وبموافقة الجهة الإدارية المختصة؛ للمزيد انظر: الجريدة الرسمية، العدد ٢٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠١.

(٣٣) يسرا البسيوني: أحذر ذبح أنثى الماشية أو صغار العجول في عيد الأضحى عقوبتها تصل للحبس والغرامة، صحيفة الوطن، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٢٢م.

https://www.elwatannews.com/news/details/6150880#goog_rewarded

(٣٤) الجريدة الرسمية، العدد ٢٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠٤.

(35) Haddad, Sandra Samy George; The Status of Leather Supply Chain in Egypt: an Exploratory Study for the INNOLEA Project, 7 th International Conference on Advanced Materials and SystemsOctober 2018, p 106.

(36) Heikal, Gama & Sandra, Haddad & El Barky, Sahar; op.cit., p 12 .

(٣٧) صبحي رمضان فرج سعد: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

(٣٨) الجريدة الرسمية، العدد ٢٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠٤.

(٣٩) كانت تتم عملية سلخ الحيوانات الصغيرة، مثل: البتلو، والعجول الصغيرة، والضأن، والماعز تتم بنفخ الحيوانات قبل السلخ؛ حتى يتخلل الهواء طبقة الأدمة في الجلد؛ لتكوين طبقة هوائية بين الجلد وطبقة الدهن تحت الجلد؛ لتسهيل سرعة عملية السلخ، وللمحافظة على الجلد دون قطع، ولعمل طبقة عازلة تحت الجلد، تقلل من بخر الماء من سطح الذبيحة عند عرضها في محلات الجزارة، أما في الحيوانات الكبيرة كان يتم سلخها دون نفخها، فكان يتم وضع الحيوان على ظهره، ثم عمل شق طولي في منطقة الجلد – دون التعمق في اللحم – عند منتصف البطن، وعند منطقة القوائم الأمامية والخلفية، باستخدام سكين خاص، تسمى الخنصر، وهي مستديرة الحافة، وغير مدببة، تستخدم لفصل الجلد عن جسم الحيوان، وتبدأ عملية السلخ من ناحية القوائم الأمامية، ثم الخلفية، والبطن، ومنطقة الصدر، ومنطقة الحوض على الترتيب، ويتم فصل الأرجل عند منطقة الركبة عن باقي القوائم، وبعد الانتهاء من ذلك يتم رفع الحيوان لأعلى؛ من أجل سلخ المنطقة الظهرية؛ للمزيد انظر: محمد صلاح عياط: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

(٤٠) بهاء الدين محمد مرسي : مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٤١) المرجع نفسه، ص ص ١٤٤، ١٤٥.

(٤٢) محمد صلاح عياط: مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

(٤٣) تنوعت طرق معالجة الجلود، فكان منها وضع الملح على جانب اللحم من الجلد، ثم وُضع جلد آخر فوقه، على أن يكون جانب الشعر لأسفل، وطريقة أخرى عرفت باسم المعالجة بالمحلول الملحي، وفيها وُضعت الجلود المغسولة في أحواض كبيرة عرفت بالممرات المائية، وإضافة محلول ملحي مركز، وتحريك الجلود في الأحواض؛ لتغلغل المحلول الملحي في الجلود، كما حفظت الجلود الخام باستخدام أملاح الكروم، في عملية يُشار إليها بالزرقاء الرطبة، والتي أنتجت جلودًا سميت الزرقاء الرطبة؛ لأن أملاح الكروم أعطتها لونًا أزرقًا مميزًا، وكان من أهداف معالجة جلود الحيوانات أيضًا إنتاج الغراء والجيلاتين؛ للمزيد انظر:

Steller, Rose; Industry&Trade Summary Hides, Skins, and Leather, United States International Trade Commission, Washington, 1997, pp. 6 - 7.

(٤٤) مجموعة البنك الدولي: إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالدباغة وصقل الجلود، د.ن، ٣٠ أبريل ٢٠٠٧، ص ٢٠.

(٤٥) باسم مكحول: صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة الظروف الحالية والآفاق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، أبريل ١٩٩٨م، ص ١٠.

(٤٦) الجدول من إعداد الباحث في ضوء بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤؛ أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، بيان إنتاج الجلود الخام المحلية ومجازر الفلاحين من ١٩٧٨/١٩٧٧م إلى ١٩٨١/١٩٨٠م.

(٤٧) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، مذكرة رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة غرفة صناعة الجلود بشأن فتح باب التصدير للجلود المدبوغة، مصدر سبق ذكره.

(٤٨) محمد صلاح عياط: مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

(٤٩) كانت تتم معالجة الجلود بواسطة المدابغ والمصنعين، أو المعالجين،على أربع مراحل أساسية في عملية الدباغة: الدباغة الأولية، والدباغة، وإعادة الدباغة، والتشطيب، فاستخدمت الدباغة الأولية لتثبيت المادة البروتينية مؤقتًا في الجلد، ونادرًا ما استخدمتها الصناعة، في مرحلة الدباغة تمت الدباغة على الألياف الخام للجلد؛ لتحويلها إلى منتج لم يعُد عرضة للتعفن، وإعادة الدباغة هي مرحلة اختيارية من المعالجة تم خلالها إضافة دباغة؛ لتعزيز متانة الجلد، ولجمالياته، وأخيرًا التشطيب، وهو المرحلة التي تم فيها وضع اللون، والنقش، وطلاء السطح، والمعالجات الأخرى؛ للمزيد انظر: Steller, Rose; op.cit.,p.7.

(٥٠) مجموعة البنك الدولي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٥١) بهاء الدين محمد مرسي : مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٥٢) الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير: الدراسة القطاعية التفصيلية المتعلقة بإمكانيات التكامل والإندماج الاقتصادي المتاحة في قطاع الجلود والأحذية لبلدان اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب)، التقرير النهائي، عمان، سبتمبر ٢٠٠٩م، ص ٦٤.

(٥٣) باسم مكحول: مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٥٤) إيمان محمد عبداللطيف مصطفى: تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الجلود في مصر، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٤٥، عدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٥م، ص ٧.

(٥٥) مجلة الجلود، العدد الأول، نوفمبر ١٩٢٤، ص ١٦.

(٥٦) البنك الصناعي: مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

(٥٧) أرشيف مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠٠٨٩٤١ – ٣٠١٩، رقم المحفظة ٦٣٨، ملف رقم ١٨٨ – ٩٦٦/١٥، بعنوان شركة النصر لدباغة الجلود بالإسكندرية الفترة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦م، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الشركات، مذكرة من المدير العام إلى مدير عام المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة، رقم الصادر ٥١١٥، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٦٦م.

(٥٨) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠١٩٢٢ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت/ خ ٣-١/٣ ÷٤١، بعنوان الرقابة الإدارية بشأن بحث مشاكل ومعوقات الإنتاج وبعض أوجه القصور في الشركة المصرية لصناعة الجلود، مذكرة من زكريا محمد توفيق عبدالفتاح وزير التجارة والتموين إلى المهندس عيسى شاهين وزير الصناعة والثروة المعدنية، رقم صادر ١٦٥٩، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧٧م، ص ص ١، ٢؛ المصدر نفسه، مذكرة من علي كمال زكي رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للأحذية إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب وزير التجارة، رقم صادر ٥١، بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٧٧م.

(٥٩) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٦٧٦٥ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٣٢/١٠/٢٠٠، بعنوان شركة سلاب للأحذية، مذكرة رئيس هيئة الرقابة الإدارية بشأن موقف استثمارات شركتي مصر والشرق للتأمين بالشركة الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية سلاب، رقم القيد ٧٤٥٦/٢/٢٢، بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٨٥م.

(٦٠) كان في جهاز الرقابة الإدارية قسمان، أحدهما للرقابة، والآخر للتحقيق، وعُهد للأخير مهمة فحص الشكاوى، وإجراء التحقيقات في المخالفات الإدارية والمالية المُحالة إليه من الرؤساء المختصين بالجهات الإدارية، أو مما تتلقاه من شكاوى، لكنها لم تكن سلطة تأديبية؛ إذ لم تمتلك حق توقيع جزاء تأديبي على الموظفين، إنما توقف دورها عند رفع نتائج تحقيقاتها إلى الجهة الإدارية التابع لها الموظف، وترك التصرف لها، إما بحفظ الأوراق؛ لغرض ما كعدم كفاية الأدلة، أو إحالة الأوراق للنيابة التأديبية المُختصة في حالة ما إذا كانت المخالفة أشد مما تملكه الجهة الإدارية؛ للمزيد انظر: رمضان محمد بطيخ: الرقابة على أداء الجهاز الإداري، دراسة علمية وعملية في النظم الوضعية والإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ص ٢١٣ - ٢١٩.

(٦١) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٢٣ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت / خ ٣-١/٣ ÷١٢٨، مذكرة من كمال محمد الغر رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى زكريا توفيق عبدالفتاح وزير التجارة، بشأن الصعوبات التي تواجه الشركة المصرية لصناعة الجلود، رقم القيد : ٩٤٧٥/٥/٢٥، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٧٨م.

(٦٢) المصدر نفسه.

([٦٣]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٧٧ – ٠٠٧٩، خطاب من سليمان خليفة جمعة رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي لشئون مكتب الوزير، رقم الوارد ١٤٠٣ / و، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٠م.

([٦٤]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، مذكرة رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة غرفة صناعة الجلود بشأن فتح باب التصدير للجلود المدبوغة، مصدر سبق ذكره.

([٦٥]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٦٧٦٥ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٣٢/١٠/٢٠٠، مذكرة رئيس هيئة الرقابة الإدارية بشأن موقف استثمارات شركتي مصر والشرق للتأمين، مصدر سبق ذكره.

([٦٦]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٢٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من كمال محمد الغر رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى زكريا توفيق عبدالفتاح وزير التجارة، بشأن الصعوبات التي تواجه الشركة المصرية لصناعة الجلود، مصدر سبق ذكره.

([٦٧]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، برقية من عبدالحميد حسن علي رئيس الجمعية التعاونية الإنتاجية لصناعة ودباغة الجلود عن المدابغ، وممدوح ثابت ماجد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى الدكتور وزير الاقتصاد، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٤م.

([٦٨]) المصدر نفسه، مذكرة رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة غرفة صناعة الجلود بشأن فتح باب التصدير للجلود المدبوغة، مصدر سبق ذكره.

([٦٩]) استوردت مصر في عام ١٩٧٨/١٩٧٧م بمبلغ قدره ٤٠٤٥ ألف جنيه، وفي عام ١٩٧٩/١٩٧٨م استوردت بمبلغ ٣٣٣٥ ألف جنيه، واستوردت في عام ١٩٨٠/١٩٧٩م بمبلغ ٢١٧٠ ألف جنيه، وأخيرًا في عام ١٩٨١/١٩٨٠م بمبلغ ٩٦٣٩ ألف جنيه، كذلك استوردت مصر من الخارج حيوانات حية ومنتجاتها، بلغت في عام ١٩٧٨م حوالي ٩٥١٧٥ ألف جنيه، وفي عام ١٩٧٩م استوردت بمبلغ ١٠٩٧٢١ ألف جنيه، وارتفع في العام التالي إلى ٢١٠١٩٤ ألف جنيه، في حين بلغ الاستيراد في عام ١٩٨١م مبلغ ٤١٧٥٣٠ ألف جنيه، ولم يتم ذكر البيانات في أعوام ١٩٧٨م، و١٩٨١م، وذُكر فقط عاما ١٩٧٩م، و١٩٨٠م، وبلغت في العام الأول ٢٥٣ طنًا، وفي العام الأخير ٤٥ طنًا ؛ للمزيد انظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٠، ٢٨٠.

([٧٠]) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، جدول الواردات من الجلود الخام ١٩٧٨/١٩٧٧م إلى عام ١٩٨١/١٩٨٠م.

([٧١]) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٢٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى وزير التجارة بشأن الصعوبات التي تواجه الشركة المصرية لصناعة الجلود، مصدر سبق ذكره.

([٧٢]) المصدر نفسه.

([٧٣]) محمد إسماعيل عمر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

([٧٤]) شيخاوي عبدالعزيز: دراسة أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٤ – ٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢م، ص ١٢.

([٧٥]) محمد إسماعيل عمر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

([٧٦]) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ - ٠٠٧٩، مذكرة رئيس غرفة صناعة الجلود إلى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية، مصدر سبق ذكره.

([٧٧]) حمدية زهران: التجارة الخارجية في مصر بين التطور والتنظيم، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ص٩٦-٩٧.

([٧٨]) المصدر نفسه، مذكرة من رئيس غرفة صناعة الجلود إلى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية، مصدر سبق ذكره.

([٧٩]) استوردت الشركات التجارية العامة مجموعة معينة من سلع المؤسسات الحكومية، كان منها المنتجات الحيوانية والسلع الكيماوية؛ للمزيد انظر: المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠١٩٠٢-٠٠٧٩، رقم الملف القديم ت/ خ/ ٣-١/٣_ ١٥٤، خطاب من رئيس الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لقطاع التجارة الخارجية شعبة التخطيط

والإحصاء إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي لشئون مكتب الوزير(قطاع التجارة الخارجية)، رقم الوارد ٦٣٣/و، بتاريخ ٢٩ من يناير ١٩٧٨م.

(٨٠) انظر الملحق رقم ١.

(٨١) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ - ٠٠٧٩، مصلحة الرقابة الصناعية، مذكرة من د. عبدالرحمن الناصر وكيل وزارة الصناعة والبترول والتعدين إلى رئيس غرفة صناعة الجلود، رقم صادر ٧٣٩، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧م.

(٨٢) انظر الملحق رقم ٢.

(٨٣) شركة النصر للتصدير والاستيراد: أصدر مجلس إدارة مؤسسة مصر قرارًا في ٢٨ ديسمبر ١٩٦١م بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة، برأس مال قدره مليون جنيه؛ بغرض القيام بعمليات الاستيراد والتصدير، وذلك طبقًا للقانون رقم ٢٦٥ لعام ١٩٦٠م بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي، والقرار الجمهوري رقم ٢٤٦ لعام ١٩٦١م بإنشاء مؤسسة مصر، وعدها مؤسسة ذات طابع اقتصادي؛ للمزيد انظر: أرشيف مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠١٧٥٠٥ – ٠٠٧٩، رقم المحفظة ١٣٢٠، رقم الملف ١٨٢ – ٧٧٧ / ١، بعنوان شركة النصر للتصدير والاستيراد من ١٩٦٠م إلى ١٩٦٦م، مذكرة مرفوعة لرئيس الجمهورية العربية المتحدة من وزير الاقتصاد، بتاريخ ٩ مايو ١٩٦٢م.

(٨٤) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ - ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس غرفة صناعة الجلود إلى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية، مصدر سبق ذكره.

(٨٥) انظر الملحق رقم ٣.

(٨٦) شركة النصر لدباغة الجلود بالإسكندرية: أمم القانون رقم ٧٢ لعام ١٩٦٣م بعض الشركات والمنشآت، مثل: شركات المدابغ المتحدة، والطويل أخوان، وأ.ر. خلكوسي وولده وشركاهم، وأصبحت المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة هي الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على هذه الشركات، ثم صدر القرار الوزاري رقم ٩٢ لعام ١٩٦٤م بدمج هذه الشركات في شركة واحدة، سُميت شركة النصر لدباغة الجلود بالإسكندرية، وقد أعدت المؤسسة النظام الأساس لهذه الشركة؛ للمزيد انظر: أرشيف مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠٠٨٩٤١ – ٣٠١٩، مذكرة (٤٠) من سكرتارية مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة، للعرض على مجلس إدارة المؤسسة بشأن الموافقة على النظام الأساسي لشركة النصر لدباغة الجلود بالإسكندرية، د.ت.

(٨٧) انقسم النشاط الاستيرادي لشركات القطاع العام التجارية إلى نوعين، الأول: الاستيراد المباشر، وهو قيام الشركات بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وفيه تحملت الشركات نتائج ممارستها التجارية، والنوع الثاني: كان الاستيراد غير المباشر لحساب الغير، سواء لقطاعات الدولة المختلفة، أو لحساب القطاع الخاص، وفقًا لطلبات هذه الجهات، وللمواصفات المحددة التي طلبتها، واقتصر دور الشركات حينذاك على مخاطبة الجهات المُوردة، وعلى إتمام إجراءات الاستيراد، ثم تسليم السلع للجهات المستوردة لصالحها، مقابل عمولة تراوحت من ١ - ٢% من قيمة الصفقة الخاصة بالجهات الحكومية، وقد طبقت المؤسسة المصرية العامة للتجارة – والشركات التابعة لها فقط – نظام المزج بين الاحتكار السلعي والجغرافي؛ بأن خصصت شركات في أنواع معينة من السلع ودول محددة من العالم؛ من أجل إلمام الشركة التجارية بالنظم الاقتصادية، والاجتماعية، والإمكانات الإنتاجية، والاحتياجات الخارجية لهذه الدول، للمساعدة على نمو التبادل التجاري معها؛ للمزيد انظر: أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٢٧٨-٠٠٧٩، رقم الملف القديم ت/ خ/ ٢١-٨/٢، دراسة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في شأن تقييم الأداء لشركة مصر للتجارة الخارجية، أغسطس ١٩٨٢م، ص ٤٤؛ فؤاد مصطفى محمود: التصدير والاستيراد علميًا وعمليًا، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

(٨٨) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد إلى رئيس هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية، مصدر سبق ذكره.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من د. فؤاد عبدالسيد وكيل وزارة الصناعة لشئون الرقابة الصناعية إلى رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد، بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٢م.

(٩١) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٢٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى وزير التجارة بشأن الصعوبات التي تواجه الشركة المصرية لصناعة الجلود، مصدر سبق ذكره.

(٩٢) الوفد، السنة الثانية، العدد ٨٤، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٥م، ص٢.

(٩٣) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ - ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد إلى رئيس هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية، مصدر سبق ذكره.

(٩٤) ميناء بورتسودان: يقع في الشمال الشرقي للسودان، وهو عاصمة ولاية البحر الأحمر، يبعد عن العاصمة الخرطوم ١٢٠٠ كم، وهو ميناء السودان الأول، تأسس في عام ١٩٠٥م، وتحول اسمه من مرسى الشيخ برغوث إلى بورتسودان، وافتتح رسميًا في عام ١٩٠٩م؛ للمزيد انظر: الجمهورية اليمنية، وزارة النقل: أطلس أهم الموانى اليمنية وموانئ شبه الجزيرة العربية وغرب أسيا وشرق أفريقيا وأهميتها الاستراتيجية، د.ن، ٢٠١٩م، ص ٧٣.

(٩٥) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٢٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من رئيس هيئة الرقابة الإدارية إلى وزير التجارة بشأن الصعوبات التي تواجه الشركة المصرية لصناعة الجلود، مصدر سبق ذكره.

(٩٦) المصدر نفسه.

(97) World Bank; Op. Cit, p Iv – 1.

(98) World Trade Organization; Argentina – Measures affecting the export of bovine hides and the import of finished leather report of the panel, 19 Dec. 2000, p 5.

(٩٩) الشركة المساهمة المصرية للأحذية باتا: تأسست بموافقة مجلس الوزراء بجلسة ٦ نوفمبر ١٩٣٠م، وصدر المرسوم في ٩ نوفمبر ١٩٣٠م، وتم عقد الشركة الإبتدائي العرفي بالإسكندرية في ٢٢ مارس ١٩٢٨م بين مجموعة من التجار والمحامين من رعايا تشيكوسلوفاكيا، ومقيمون بها، ومثلهم في مصر كل من: زكي مواس محام مصري، وإيفالد ستياسني تاجر من تشيكوسلوفاكيا ومقيم في الإسكندرية، وموريس مواس تاجر مصري؛ للمزيد انظر: مصلحة الشركات، الكود الأرشيفي ٠٠٦٧٠١ – ٣٠١٩، رقم المحفظة ٤٥٥، رقم الملف القديم ١/١٥٥/١٨٢، بعنوان الشركة المصرية للأحذية باتا، قرار من إسماعيل صدقي رئيس الوزراء ووزير المالية، ٩ نوفمبر ١٩٣٠م.

(١٠٠) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠١٩٢٢ – ٠٠٧٩، مذكرة من وزير التجارة والتموين إلى وزير الصناعة والثروة المعدنية، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة من علي كمال زكي رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للأحذية إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب وزير التجارة، مصدر سبق ذكره.

(١٠١) المصدر نفسه، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، الإدارة العامة للتجارة الخارجية، خطاب من وكيل أول وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى أحمد عبدالعزيز وكيل الوزارة لشئون مكتب الدكتور الوزير، رقم وارد ٤٣٢٩، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٨٢م.

(١٠٢) المصدر نفسه، مذكرة للعرض على الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن طلب شركة "انترادكس" الموافقة على تصنيع كمية من الجلود سبق أن أفرج عنها تحت نظام السماح المؤقت، مارس ١٩٨٣م؛ المصدر نفسه، مذكرة من أحمد وفاء الدين سعيد وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التجارة الخارجية، بشأن طلب شركة "انترادكس" الموافقة على تصنيع كمية من الجلود سبق أن أفرج عنها تحت نظام السماح المؤقت، د.ت؛ المصدر نفسه، خطاب من وكيل أول الوزارة إلى أحمد عبدالعزيز وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير، مصدر سبق ذكره.

(١٠٣) الجريدة الرسمية، العدد ١٤٢، ٢٦ يونيو ١٩٦٣م، ص ٨٨٥،٨٨٤.

(١٠٤) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، مذكرة للعرض على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن طلب شركة "انترادكس" الموافقة على تصنيع كمية من الجلود مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة من وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التجارة الخارجية، بشأن طلب شركة "انترادكس"، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، خطاب من وكيل أول الوزارة إلى أحمد عبدالعزيز وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزير، مصدر سبق ذكره.

(١٠٥) المصدر نفسه، مذكرة للعرض على الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة مركز تنمية الصادرات المصرية بشأن طلب تطبيق نظام السماح المؤقت على مدابغ القطاع الخاص للعرض على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم الصادر ٢٤، بتاريخ ١٦ مارس ١٩٨٣م.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه، الإدارة العامة للتصدير، مذكرة من وكيل أول الوزارة لشئون التجارة الخارجية إلى رئيس غرفة صناعة الجلود، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة للعرض على الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

(١٠٨) كانت تجارة الجلود المختلفة من: البقر، والجاموس، والماعز، واللباني رائجة في مصر بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تشترى تلك الجلود من الأسواق المحلية، وتصدير للخارج إلى البلاد الأجنبية، فكان من الصعوبة توفر جلود لبيعها للمدابغ؛ للمزيد انظر: مجلة الجلود، العدد الثاني، بتاريخ يناير ١٩٢٥، ص ١٧.

(١٠٩) إيمان محمد عبداللطيف مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(١١٠) شيخاوي عبدالعزيز: مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(111) United Nations Industrial Development Organization and the Secretariats of Unido and Unctad; United Nations Industrial Development Organization and the Secretariats of Unido and Unctad; Selected Issues of Trade and Development in The Hides, Skins, Leather, Leather Products and Footwear Sector, ID Distr. Limited ,Federal Republic of Germany, 1980, p. 5.

(112) World Bank; op. cit, p. Iv – 1.

(١١٣) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قرار وزاري رقم ١٧٤ لعام ١٩٨٠م.

(١١٤) المصدر نفسه، الإدارة العامة للتجارة الخارجية، خطاب من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى مدير عام الإدارة العامة لإجراءات مصلحة الجمارك، صادر رقم ٤١٦٩، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٤م.

(١١٥) المصدر نفسه، برقية رئيس الجمعية التعاونية الإنتاجية لصناعة ودباغة الجلود عن المدابغ، مصدر سبق ذكره.

(١١٦) الأهرام، العدد ٣٥١١٥، الأربعاء ٢ فبراير ١٩٨٣م، ص ٩.

(١١٧) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، مذكرة رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة غرفة صناعة الجلود بشأن فتح باب التصدير للجلود المدبوغة، مصدر سبق ذكره.

(١١٨) المصدر نفسه، الإدارة العامة للتصدير، مذكرة من وكيل أول الوزارة لشئون التجارة الخارجية إلى رئيس غرفة صناعة الجلود، مصدر سبق ذكره.

(١١٩) المصدر نفسه، خطاب من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى مدير عام الإدارة العامة لإجراءات مصلحة الجمارك، مصدر سبق ذكره.

(١٢٠) المصدر نفسه، الإدارة العامة للبحوث، إدارة البحوث السلعية، خطاب من د. فاروق شقوير مدير مركز تنمية الصادرات المصرية إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رقم صادر ٥٥٩٤، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٤م.

(١٢١) انظر الملحق رقم ٤.

(١٢٢) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، خطاب من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى مدير عام الإدارة العامة لإجراءات مصلحة الجمارك، مصدر سبق ذكره.

(١٢٣) المصدر نفسه، مذكرة من الشركة الدولية لصناعة المنتجات الجلدية والمعدنية انترادكس إلى مدير عام الغرفة التجارية، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٢م.

(١٢٤) تكونت الرسالة من: ١١٠٨٦٦ قدمًا مربعًا جلد بقري وجه، و٥٦١٥٩ قدمًا مربعًا جلد ماعز وضأن ألوان، فضلًا عن ١٠٤٧٥٧ قدمًا مربعًا جلد ماعز وضأن بنورة؛ للمزيد انظر: المصدر نفسه، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، مصلحة الرقابة الصناعية، مذكرة من د. فؤاد عبدالسيد رئيس المصلحة لشئون الرقابة الصناعية إلى رئيس مصلحة الجمارك، صادر رقم ٢٠٤٣، بتاريخ أول سبتمبر ١٩٨٢م.

(١٢٥) المصدر نفسه.
(١٢٦) المصدر نفسه، الشركة الدولية لصناعة المنتجات الجلدية والمعدنية انترادكس، مذكرة إلى مدير عام الغرفة التجارية، مصدر سبق ذكره.
(١٢٧) أصدر رئيس جمهورية مصر العربية القرار رقم ٣٢٦ لعام ١٩٨٠م بتعيين المستشار عبدالقادر أحمد علي عبدالمجيد مدعيًا عامًا اشتراكيًا بدرجة وزير، بناء على موافقة مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٨٠م، للمزيد انظر: الجريدة الرسمية، العدد ٢٧، ٣ يوليو ١٩٨٠م، ص ١٠٣٦.
(١٢٨) أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، مذكرة من الشركة الدولية لصناعة المنتجات الجلدية والمعدنية انترادكس إلى مدير عام الغرفة التجارية، مصدر سبق ذكره.
(١٢٩) المصدر نفسه، مذكرة للعرض على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن طلب شركة "انترادكس" الموافقة على تصنيع كمية من الجلود مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة من وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التجارة الخارجية، بشأن طلب شركة "انترادكس"، مصدر سبق ذكره؛ المصدر نفسه، مذكرة من وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التجارة الخارجية بشأن طلب شركة "انترادكس" الموافقة على تصنيع كمية من الجلود، مصدر سبق ذكره.
(١٣٠) المصدر نفسه والوثيقة؛ المصدر نفسه، خطاب من د. مصطفى كامل السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى المستشار عادل عبدالباقي وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الإدارية، رقم صادر ٣١٤٣، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٨٣م.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا – الوثائق غير المنشورة:

أ – أرشيف مصلحة الشركات:

– الكود الأرشيفي ٠٠٨٩٤١ – ٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ٦٣٨، ملف بعنوان شركة النصر لدباغة الجلود بالإسكندرية، الفترة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦م.

– الكود الأرشيفي ٠٠٦٧٠١ – ٣٠١٩، رقم المحفظة القديم ٤٥٥، ملف بعنوان الشركة المصرية للأحذية باتا.

ب – أرشيف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية:

– الكود الأرشيفي ٠١٧٥٠٥ – ٠٠٧٩، رقم المحفظة القديم ١٣٢٠.

– الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٢٣ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت / خ ٣–١/٣ ÷١٢٨.

– الكود الأرشيفي ٠٠٥٢٧٨–٠٠٧٩، رقم الملف القديم ت/ خ/ ٢١–٨/٢.

– الكود الأرشيفي ٠٠١٩٠٢–٠٠٧٩ ، رقم الملف القديم ت/ خ/ ٣–١/٣_ ١٥٤.

– الكود الأرشيفي ٠٠١٩٢٢ – ٠٠٧٩، رقم الملف ت/ خ ٣–١/٣ ÷٤١.

– الكود الأرشيفي ٠٠٦٧٦٥ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٣٢/١٠/٢٠٠.

– الكود الأرشيفي ٠٠٥٥٦٩ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١–٤/٤.

– الكود الأرشيفي ٠٠٢١١٩–٠٠٧٩، رقم الملف القديم ت/خ/ ٦–٢٥/١.

– الكود الأرشيفي ٠٠٥٤٦٣ – ٠٠٧٩، رقم الملف ٢١ – ٣/ ١٧.

– الكود الأرشيفي ٠٠٢٠٧٧ – ٠٠٧٩.

ج – أرشيف وزارة الصناعة:

– الكود الأرشيفي ٠٠٢٨٢٣ – ٣٠٢٢، رقم المحفظة ١٨٥، بعنوان الجمعية التعاونية لصناعة دباغة الجلود.

ثانيًا – الوثائق المنشورة :

أ– باللغة الإنجليزية:

United Nations Industrial Development Organization and the Secretariats of Unido and Unctad; Selected Issues of Trade and Development in The

Hides, Skins, Leather, Leather Products and Footwear Sector, ID Distr. Limited, Federal Republic of Germany, 1980.
World Bank; Hides and Skins Handbook, February 1981.
World Trade Organization; Argentina – Measures Affecting the Export of Bovine Hides and the Import of Finished Leather Report of the Panel, 19 December 2000.

ثالثًا – المصادر باللغة العربية:

– البنك الصناعي: الجلود والمصنوعات الجلدية في الجمهورية العربية المتحدة، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٥م.

– الترمذي: سنن الترمذي وهو الجامع الكبير، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط ٢، المجلد الثالث، دار التأصيل، القاهرة، ٢٠١٦م.

– الجريدة الرسمية، العدد ١٤٢، ٢٦ يونيو ١٩٦٣م.

– ----------، العدد ٢٠٦، ١٠ سبتمبر ١٩٦٦م.

– ----------، العدد ٢٧، ٣ يوليو ١٩٨٠م.

– الجمهورية اليمنية، وزارة النقل: أطلس أهم الموانى اليمنية وموانئ شبه الجزيرة العربية وغرب أسيا وشرق أفريقيا وأهميتها الاستراتيجية، د.ن، ٢٠١٩م.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقف الانفتاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ١٩٨٥م.

– ـــــــــــ، مختارات من الإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ / ١٩٥٢ – ١٩٦٩ / ١٩٧٠، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٠م.

– ـــــــــــ، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ – ١٩٨٣، يونيو ١٩٨٤م.

– الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير: الدراسة القطاعية التفصيلية المتعلقة بإمكانيات التكامل والإندماج الاقتصادي المتاحة في قطاع الجلود والأحذية لبلدان اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب)، التقرير النهائي، عمان، سبتمبر ٢٠٠٩م.

– غرفة صناعة الجلود، الدليل الشامل لصناعة الجلود مصر ١٩٩٤، شركة بيتا بلوبيدجز، القاهرة، ١٩٩٥م.

– مجموعة البنك الدولي: إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالدباغة وصقل الجلود، د.ن، ٣٠ أبريل ٢٠٠٧م.

– وزارة الزراعة، الإدارة العامة للثقافة الزراعية، النشرة الفنية رقم ٣ الجلود الحيوانية الحفظ – الدباغة – التصنيع، ٢٠١٣م.

رابعًا – الرسائل غير المنشورة:

– شيخاوي عبدالعزيز: دراسة أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٤–٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٢م.

خامسًا – المراجع:

أ – باللغة العربية:

– أحمد محمد عبدالدايم: المصنوعات الجلدية بين النظرية والتطبيق، د.ن، د.ت.

– حمدية زهران: التجارة الخارجية في مصر بين التطور والتنظيم، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠م.

– خيري أبو العزايم فرجاني: ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، د.ن، د.ت.

– رمضان محمد بطيخ: الرقابة على أداء الجهاز الإداري، دراسة علمية وعملية في النظم الوضعية والإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

– فؤاد مصطفى محمود: التصدير والاستيراد علميًا وعمليًا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

– محمد إسماعيل عمر: تكنولوجيا دباغة الجلود، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.

– محمد صلاح عياط: المجازر ومخلفاتها، دار ياسمينا للطباعة والنشر، الزقازيق، ٢٠٠٦م.

ب – باللغة الإنجليزية:

- Heikal, Gama & Sandra, Haddad & El Barky, Sahar; Innovation for the Leather Industry in Jordan and Egypt, INNOLEA Consortium, 2018.

- Buljan, Jakov; Raw Hide, Trade and Preservation Environmental Considerations - Eco-labelling, UNIDO, Germany, 1995.

- Steller, Rose; Industry&Trade Summary Hides, Skins, and Leather, United States International Trade Commission, Washington, 1997.

سادسًا – المقالات:

أ – باللغة العربية:

– إيمان محمد عبداللطيف مصطفى: تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الجلود في مصر، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٤٥، عدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٥م.

– باسم مكحول: صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة الظروف الحالية والآفاق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، أبريل ١٩٩٨م.

– بهاء الدين محمد مرسي: دراسة اقتصادية للجلود كأحد أهم مخلفات مجازر الماشية في القاهرة الكبرى، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، المجلد ٤١، ج١، مارس ٢٠١٨م.

– صبحي رمضان فرج سعد: الملاءمة المكانية والبيئية للمجازر الحيوانية بمحافظة المنوفية دراسة جغرافية، المجلة الجغرافية العربية، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ١٧٣، مايو ٢٠٢٢م.

– سعيد رمضان : شعبة الجلود تتوقع زيادة المعروض من الخام بشكل كبير خلال عيد الأضحى، الوطن، ٢٩ أبريل ٢٠٢٣م.

https://www.elwatannews.com/news/details/6543080

– يسرا البسيوني: أحذر ذبح أنثى الماشية أو صغار العجول في عيد الأضحى عقوبتها تصل للحبس والغرامة، صحيفة الوطن، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٢٢م.

https://www.elwatannews.com/news/details/6150880#goog_rewarded

–سمر مدحت: أزمة اللحوم شوكة في ظهر الرؤساء بدأت بسيد بيه وانتهت ببلاها لحمة، جريدة الدستور، ٢٧ أغسطس ٢٠١٥م.

ب – باللغة الأجنبية:

- MERIP Reports, Fall of the House that Nasser Built, Middle East Research and Information Project, Inc.(MERIP), No. 28, May, 1974.

- Haddad, Sandra Samy George; The Status of Leather Supply Chain in Egypt: an Exploratory Study for the INNOLEA Project, 7 th International Conference on Advanced Materials and Systems, October 2018.

- Wallace, Benjamin B. ; Preferential Tariffs and the Open Door , (The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 112, Raw Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations, Mar., 1924).

سابعًا – الدوريات:

– جريدة الأهرام، العدد ٣٥١١٥، الأربعاء ٢ فبراير ١٩٨٣م.

– مجلة الجلود، العدد الأول والثاني، نوفمبر ١٩٢٤م، ويناير ١٩٢٥.

– جريدة الوفد، السنة الثانية، العدد ٨٤، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٥م.